

Distr.
GENERAL

S/1995/222
22 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس
الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بالفقرة ٢ من قراره ٩٤٧ (١٩٩٤)، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لفترة إضافية مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. والمقصود بهذا التقرير، هو والتقرير المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٩٤٧ (١٩٩٤) (S/1995/38) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أن يساعد مجلس الأمن في النظر في ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

ثانيا - هيكل قوة الأمم المتحدة للحماية

٢ - يرأس قوة الأمم المتحدة للحماية السيد ياسوشي أكاشي، وهي تشمل عنصرا عسكريا وعنصرا للشؤون المدنية (يشمل الشرطة المدنية). وعنصرا إعلاميا وعنصرا إداريا. ويوجد مقر القوة في زغرب، كرواتيا. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، كان قوام العنصر العسكري، الذي يقوده قائد القوة، الجنرال برنار جانييه من فرنسا، ٣٨ ٥٩٩ فردا، بينهم ٦٨٤ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين ينتمون إلى ٣٩ بلدا، (انظر المرفق الثالث). وتنقسم القوة إلى ثلاث قيادات للعمليات: قوة الأمم المتحدة للحماية (كرواتيا) بقيادة الجنرال عيد كامل الروضان من الأردن، وقوة الأمم المتحدة للحماية (البوسنة والهرسك) بقيادة الجنرال روبرت سميث من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وقوة الأمم المتحدة للحماية (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) بقيادة البريغادير جنرال يوها انفشتروم من فنلندا. ويرفع رئيس الشؤون المدنية تقاريره إلى ممثلي الخاص وهو مسؤول عن عنصر الشؤون المدنية الذي يضم أيضا ٨٠٣ من أفراد الشرطة المدنية. وهناك ١٧ ٠٢ من الموظفين المدنيين الدوليين (بينهم ٥٢٦ ١ من الموظفين التعاقديين الذين ليسوا من أفراد الخدمة المدنية الدولية) و ٦١٥ ٢ من الموظفين المحليين.

ثالثا - كرواتيا

ألف - اتفاق وقف إطلاق النار

٣ - منذ أن قدمت تقريرتي المؤقت المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى مجلس الأمن (S/1995/38)، تصاعد إلى حد كبير النشاط العسكري والتوتر بين الجانبين. فارتفع عدد حالات انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار من ١٣ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ٢١٨ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٥. أما مناخ عدم التيقن السائد منذ أن أعلنت حكومة كرواتيا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قرارها بسحب تأييدها لاستمرار قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء دورها بعد انتهاء ولايتها الحالية فقد تفاقم من جراء قرار الهيئة التي عينت نفسها 'الجمعية الصربية' في كنين في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ بإعلان حالة "التأهب لحرب وشيكة" وهي آخر خطوة تسبق التعبئة الشاملة. ويتجلى التوتر في الاستعدادات الدفاعية التي يقوم بها كلا الطرفين، بما في ذلك أعمال بناء خنادق ضخمة والوزع المحدود للمدفعية والأسلحة الثقيلة الأخرى من أماكن تخزين الأسلحة إلى المواقع التكتيكية وتزايد وجود مجموعات من تشكيلات الجنود داخل منطقة الفصل. وتقلص بشكل ملحوظ التعاون مع الوحدات العسكرية التابعة لقوة الحماية في منطقة الفصل وزادت القيود المفروضة على حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في المناطق الحساسة والمناطق المهمة من الناحية التكتيكية. وانتكست المبادرات المحلية الواعدة التي بدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بهدف العودة إلى التقيد باتفاق وقف إطلاق النار في القطاع الشرقي، ولوحظ تزايد عمليات التدريب العسكري. ومما يثير القلق بشكل خاص، عملية الوزع التكتيكي التي يقوم بها كلا الجانبين من أجل التمكن من السيطرة على الأجزاء الاستراتيجية في منطقة الفصل تحسبا لتوقف قوة الحماية عن أداء مهامها في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٤ - وتمثل هذه التطورات تحذيرا واضحا من أنه ما لم يستمر الحفاظ على الاستقرار بين الطرفين في منطقة الفصل، فإن اتفاق وقف إطلاق النار سينهار. ومن مصادر القلق الشديد أيضا التحالفات العسكرية التي تكونت في المنطقة، بما في ذلك مجلس الدفاع المشترك الذي أنشئ بين جيشي صرب كرايينا وصرب البوسنة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ وتكوين مجلس دفاع مشترك بين الحكومة الكرواتية واتحاد البوسنة والهرسك في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥.

٥ - ومع تزايد التوتر العسكري وعدم التيقن، تزايد أيضا قلق وخوف السكان المقيمين في منطقة الفصل وبالقرب منها، ولا سيما الأقليات الموجودة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ويقدر أن هناك ٢٨ ٠٠٠ من الكروات بقوا في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وأن نحو ٥٠٠ من الصرب يعيشون في الجزء الذي تديره كرواتيا من القطاع الغربي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ومما يجدر ذكره أن قوة الحماية قد قامت بدور رئيسي في حماية حقوق الأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وأن عدد السكان الكروات هناك استقر نسبيا منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، حيث كان عدد الكروات الذين طلبوا المساعدة من أجل مغادرة الإقليم الذي تديره كرواتيا أقل من ١٠٠ نسمة. وبالدرجة الأولى لأسباب عائلية أو طبية. ورغم نجاح قوة الحماية في الحد من عدد الجرائم التي ترتكب ضد

الأقليات، فقد اتصل بها مؤخرا مئات من الكروات طالبين نقلهم فورا إلى المناطق التي يديرها الكروات في حالة رحيل قوة الحماية.

٦ - ورغم زيادة التوتر العسكري واصل كلا الجانبين التمسك علنا بالتزامهما بالتوصل إلى حل سلمي لخلافتهما، وكان التقيد باتفاق وقف إطلاق النار خلال العام الماضي جيدا في ضوء الظروف التي كانت سائدة. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام مراقبو الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة بأكثر من ١٢ ٠٠٠ دورية في منطقة الفصل.

باء - الاتفاق الاقتصادي

٧ - كان التقيد باتفاق وقف إطلاق النار هو الأساس الضروري للتفاوض على الاتفاق الاقتصادي وتنفيذه. ورغم ما أعلنته حكومة كرواتيا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، واصل كلا الجانبين تعاونهما التام في تنفيذ الاتفاق الاقتصادي إلى أن أصدرت الهيئة التي عينت نفسها الجمعية الصربية قرارا في كنين في ٨ شباط/فبراير بتأجيل الاستمرار في المفاوضات والتنفيذ - باستثناء مواصلة التعاون فيما يتعلق بطريق زغرب - لبيوفاتش السريع وخط أنابيب النفط الذي يمر عبر القطاع الشمالي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة - وذلك إلى حين ضمان وجود قوة للحماية مستقبلا في المناطق المشمولة بالحماية.

٨ - وقبل ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، كانت عملية المفاوضات بين الطرفين وتنفيذ الاتفاق الاقتصادي يتقدمان بسرعة لافتة للنظر. فمنذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قامت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مركبة باستخدام طريق زغرب لبيوفاتش السريع، مسهمة بذلك في تحقيق تحسن كبير لكلا الجانبين من ناحية الأفراد والناحية الاقتصادية، ولم يعكر صفو المرور الآمن لأعداد متزايدة من المسافرين إلا حوادث متفرقة. وقام مائة وأربعون من مراقبي الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة بأكثر من ٥٠٠ دورية على الطريق السريع، الذي يحميه أيضا في القطاع الغربي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، ١٢٥ من الأفراد العسكريين التابعين لقوات الحماية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أعيدت إلى الجانب الصربي أقطاب مولد الكهرباء لمحطة اوبروفاتش الكهربائية، الأمر الذي يعد خطوة أساسية لاستئناف إنتاج الكهرباء في المنطقة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فتح خط أنابيب النفط عبر القطاع الشمالي للمنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، لتهئي بذلك فرصة تحقيق إيرادات كبيرة لكرواتيا من نقل النفط عبر الخط إلى العملاء في وسط أوروبا. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عقد في كنين أول اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة، شارك في رئاسته ممثلون عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وقوة الأمم المتحدة للحماية ووافق على الإسراع بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الرئيسية - بما في ذلك خط السكة الحديدية بين زغرب وأوكوكاني الذي بدأت عمليات إزالة الألغام منه في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٩ - وقد بذل أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، بمن فيهم موظفو الشؤون المدنية والمهندسون العسكريون، جهدا ضخما في عقد اجتماعات عمل والترتيب لتبادل الوثائق التقنية وإجراء الفحوص الفنية

ووضع المفاهيم اللازمة لتشغيل ١٢ من مشاريع إصلاح مرافق الماء والكهرباء. واستنادا إلى الفحوص الفنية قدر أنه لو توفر التعاون التام من الجانبين وقدر متواضع من الموارد المالية الإضافية، لأمكن إصلاح محطة مياه بتريني - سيساك تماما بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٥، وتشغيل خط سكة حديد أوكوكاني بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، ولحصلت المدن الواقعة على ساحل دالماتيان، بما فيها زادار وبيوغراد، على إمدادات كافية من المياه بحلول الصيف القادم لأول مرة بعد انقطاع دام أربع سنوات.

١٠ - وعقب القرار الذي اتخذته الهيئة التي عينت نفسها الجمعية الصربية في كنين في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، بذل ممثلي الخاص والرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي جهودا متكررة لاستئناف تنفيذ الاتفاق الاقتصادي ومواصلة المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ومع أن هذه الجهود لم تحقق نجاحا حتى الآن، فإن الجانبين يواصلان الأعمال التحضيرية لفتح سكة حديد زغرب - أوكوكاني رغم أن الصرب ربطوا تنفيذ ذلك قطعاً بتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

جيم - المفاوضات السياسية

١١ - عقب الإعلان الصادر عن الرئيس تودجمان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قدم سفراء "زغرب" المؤلف من سفير الولايات المتحدة والسفير الروسي لدى كرواتيا والسفيرين اهرينز وآيد من المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة "مشروع اتفاق بشأن كرايينا وسلافونيا وبارانيا الجنوبية وسرميوم الغربية" إلى الطرفين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي حين قبلت حكومة كرواتيا هذه الخطة كأساس للتفاوض، رفض الصرب في كنين تسلمها إلى حين ضمان وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في المستقبل. وأبدى الصرب استعدادهم للدخول في مناقشات سياسية في ١ نيسان/أبريل، رهنا بتحديد ولاية قوة الحماية.

دال - المسائل الإنسانية

١٢ - إلحاقا بتقرير المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/38)، واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة في تيسير العودة الاختيارية للمشردين إلى ديارهم حيثما أمكن تحقيق العودة في ظروف يسودها الأمن والكرامة، وطبقا للمبادئ الإنسانية. وقامت هاتان الهيئتان أيضا بدور حراز في تعبئة المساعدات من منظمات أخرى وتنسيق جهودها في هذا الصدد. وشهدت حالة الأمن على امتداد منطقة الفصل تحسنا واستقرارا بفضل اتفاق وقف إطلاق النار مما مكن بضعة آلاف من المشردين من العودة إلى ديارهم بمحض اختيارهم، إلا أنه لم يتسن الاضطلاع بعمليات واسعة النطاق في هذا الصدد بسبب عدم تحقق تقدم ملموس نحو التوصل إلى تسوية سياسية. بيد أنه سيكون من المنافي للقانون الإنساني الدولي والممارسة الدولية أن تشجع الأمم المتحدة على إعادة المشردين إلى مناطق لا تزال غير آمنة بسبب ارتفاع مستوى الأعمال العدائية، وانتشار الألغام، وحيث لا يمكن ضمان حقوق الإنسان للأقليات.

١٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت قوة الأمم المتحدة للحماية أنشطتها الإنسانية، بما في ذلك مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات في نقل وتوزيع المعونة الإنسانية، وحماية الأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وفي السعي إلى وضع تدابير لبناء الثقة في المجال الإنساني. وفي القطاع الشمالي قامت قوة الأمم المتحدة للحماية بدور حيوي في معاونة المفوضية في تقديم المساعدة إلى ٣٠ ٠٠٠ لاجئ من جيب بيهاتش فروا إلى القطاع في آب/أغسطس ولم يعودوا إلى فليكا كladوسا حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبالمثل خصصت قوة الأمم المتحدة للحماية موارد كبيرة دعماً للمفوضية في حماية ومساعدة نحو ١٥ ٠٠٠ لاجئ طردوا من منطقة بانيا لوكا أثناء عبور القطاع الغربي ريثما تسمح لهم السلطات الكرواتية بدخول مراكز اللاجئين.

١٤ - ومن المشاكل الخطيرة المستمرة قيام الصرب بإعاقة قوافل الإغاثة الإنسانية وقوافل الإمدادات لقوة الحماية عن طريق عرقلة مرورها عبر المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ورغم الوعود الكثيرة التي قدمتها القيادة الصربية، فإن حياة وأسباب العيش لمواطني الأمم المتحدة والمستفيدين من المعونة لا تزال تتعرض للخطر من جراء تعطيل القوافل البيروقراطي والمسلح المتعمد للقوافل.

هاء - شبه جزيرة بريفلانكا

١٥ - لقد أسهم تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح، الذي تحقق بإشراف قوة الأمم المتحدة للحماية عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اسهاماً كبيراً في إعادة حالة الأمن في هذه المنطقة إلى وضعها الطبيعي، رغم وقوع بعض الحوادث. فهذه المنطقة لا تزال ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) معا. لذلك كان للقيام في الشهور الأخيرة بإنشاء تحصينات دفاعية كرواتية واسعة النطاق داخل المنطقتين "الصفراء" و "الزرقاء"، بالإضافة إلى الطعن في تفسير قوة الحماية لنظام الأمن المحدد، أثر أدى إلى زعزعة الاستقرار. ولهذا أود أن أكرر الرأي الوارد في تقرير المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067) - وهو أن انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية قبل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية من شأنه أن يزيد من الخطر المتمثل في استئناف الأعمال العدائية في هذه المنطقة. وتساعد التوتر في الآونة الأخيرة مصدر قلق خطير وقد طلبت إلى ممثلي الخاص أن يحدد جهوده، بالتعاون مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي، في سبيل ضمان امتثال الطرفين تماماً لنظام الأمن المحدد في شبه جزيرة بريفلانكا.

رابعا - البوسنة والهرسك

ألف - الحالة العسكرية

١٦ - في تقرير المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ المقدم إلى المجلس (S/1994/1067)، أشرت إلى أنه في حين تحقق تقدم هام باستقرار الحالة العسكرية في أجزاء كثيرة من البوسنة والهرسك فقد أظهرت

الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة هشاشة السلم على أرض الواقع. وأوضحت أن ضبط النفس الذي مارسه الأطراف المتحاربة في بعض المناطق قد تقوض بأعمال عدوانية في مناطق أخرى، مما أسفر عن حدوث تغير ملحوظ في التقدم نحو إعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية في مختلف أنحاء البلد. ومع ذلك شددت أيضا على القول بأنه ينبغي ألا يسمح لاستمرار الحرب في أجزاء من البوسنة والهرسك بأن يعوق أعمال حفظ السلام التي تضطلع بها القوة بنجاح إلى حد كبير. وهذه الملاحظات أكثر انطباقا على الواقع اليوم.

١٧ - وعقب تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية مباشرة كان يمكن وصف الحالة في البوسنة والهرسك عموما بأنها غير مستقرة. فقد كان القتال دائرا في معظم مناطق البلد. بما في ذلك المنطقة الواقعة حول سراييفو. وكانت العلاقات بين صرب البوسنة وقوة الأمم المتحدة للحماية سيئة، ولكن، بالرغم من هذا، جرى إحراز قدر من التقدم بشأن المسائل الإنسانية. وخلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ظلت المنطقة الحضرية في سراييفو خالية من القتال إلى حد كبير. وكانت أعمال القصف والقنص والاشتباكات العسكرية كلها متدنية المستوى كما كانت منطقة حظر الأسلحة الثقيلة محل احترام عام. بيد أن الأماكن الأخرى في منطقة سراييفو شهدت قدرا أكبر من النشاط. فقد شنت قوات حكومة البوسنة سلسلة من الهجمات على الإقليم الذي يسيطر عليه صرب البوسنة في منطقة جبل إيفمان وجبل بيبلاسنيتشا، حاصلين بذلك على رقعة تبلغ مساحتها قرابة ١٠٠ كيلومتر مربع. ومن أجل متابعة الهجوم، قامت قوات الجيش البوسني بعبور "منطقة إيفمان المجردة السلاح"، مما شكل انتهاكا صارخا للاتفاق المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. وحصلت قوة الأمم المتحدة للحماية على تعهدات عديدة من سلطات البوسنة تشير إلى أنها ستعود إلى الامتثال للاتفاق. ورغم ذلك، وأصل جيش البوسنة استخدام هذه المنطقة في الأغراض العسكرية، وأدى اخفاق قوة الحماية الواضح في وقفهم إلى قدر كبير من الاحتكاك بين قوة الحماية وصرب البوسنة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وعقب قيام جيش صرب البوسنة بشن هجوم على مركبة تابعة لقوة الحماية، مما أدى إلى إصابة أحد الجنود بجراح خطيرة، تم استخدام الدعم الجوي الوثيق. وهدد جيش صرب البوسنة بالانتقام من القوة وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر توقفت الرحلات الجوية إلى مطار سراييفو لبضعة أسابيع نظرا للتهديدات ضد أمن الطائرات.

١٨ - ورغم الحصار الذي فرضته قوات صرب البوسنة على سراييفو، لم يحدث أبدا أن انخفضت الإمدادات الإنسانية في المدينة إلى مستويات حرجة نظرا لتكدس مخزون كبير من السلع الأساسية. بيد أن المرافق كانت تعمل بمستوياتها الدنيا وحدث انقطاع طويل في إمدادات الغاز إلى سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكادت حرية الانتقال تكون معدومة بالنسبة للمدنيين المحليين الذين يسعون إلى دخول المدينة أو مغادرتها. ومع ذلك وقعت حكومة البوسنة وزعماء الصرب البوسنيين اتفاقا هاما في بداية تشرين الأول/أكتوبر بشأن إطلاق سراح السجناء وبشأن المسائل الإنسانية الأخرى عقب جهد تفاوضي مكثف ضم المسؤولين السياسيين والعسكريين والرئيسيين. ودعا الاتفاق إلى إطلاق سراح عدة مئات من السجناء من سجون كونييتش، وغورازده، وفوتشا، وفايزغراد وأماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وافق الصرب البوسنيون على السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحريك ما مجموعه تسع قوافل

إلى غورازده خلال فترة الأيام السبعة التي تلت ذلك، كما سمحوا لعدد محدود من المدنيين بالانتقال الى داخل الجيب أو خارجه. وبفضل هذا الاتفاق، جرى في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ تبادل أكبر عدد من السجناء منذ بداية الحرب بين حكومة البوسنة والصرب البوسنيين. فقد أطلق سراح ٢٩٥ من المسجونين عبر جسر براتستفو - ييدينستفو في سراييفو، ١٢٩ شخصا من جانب الحكومة و ١٦٦ من جانب الصرب البوسنيين. وفي الوقت ذاته، جرى إجلاء ٤٠ لأسباب طبية من غورازده، وغادر الجيب ٤٧ من الصرب البوسنيين، ودخلت اليه ٧ قوافل خاصة محملة بالأغذية تابعة للمفوضية كجزء من الاتفاق العام. وفي اللحظة الأخيرة، وقعت الأطراف ذاتها اتفاقا يقضي بتبادل ١٢٣ من المدنيين المسلمين عند الجسر مقابل ١١ من المدنيين من صرب البوسنة.

١٩ - بيد أن الحالة العامة تدهورت وبلغت نقطة الأزمة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، حينما دخل صرب البوسنة المنطقة الآمنة المحددة لبيهاش من أجل صد هجوم شنه في تشرين الأول/أكتوبر الجيش البوسني من جيب بيهاش. وعقب هجمات جوية قام بها صرب كرايينا داخل جيب بيهاش يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وضربات جوية وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي على المطار الجوي أودبينا، الواقع في القطاع الجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة بكرواتيا وعلى مواقع القذائف التابع لصرب البوسنة في ٢١ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على التوالي، تردت الحالة بشكل حاد. وفرضت عدة قيود على تحركات قوة الأمم المتحدة للحماية داخل قطاع سراييفو، وأغلقت جميع مراكز التفتيش التابعة لصرب البوسنة، وتعرض نحو ٢٥٠ من الجنود للحصار داخل مراكز جمع الأسلحة واحتجز ٢٦ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مقارهم. وفي مناطق أخرى، تعرضت قوافل تحمل ١٦٥ من جنود قوة الأمم المتحدة للحماية كانت تتجه نحو "المناطق الآمنة" للاحتجاز في مراكز التفتيش التابعة للصرب البوسنيين في زفورنيك وروغاتيتشا واوستي براتشا كما احتجز ٥٥ جنديا في إلياس. ورغم أن طائرات الأمم المتحدة لم تكن هدفا مباشرا فقد أغلق مطار سراييفو كتدبير من تدابير السلامة؛ مما شكل تهديدا خطيرا لبقاء بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية.

٢٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قمت بزيارة الى سراييفو لأعرب للطرفين معا عن اهتمامي الشديد بالحاجة الى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات بينهما. ورغم أنني اجتمعت بالرئيس عزت بيكوفيتش، لم يعقد اجتماعي مع الدكتور كارادزيتش بسبب الخلافات على مكان الاجتماع. وعقب زيارتي مباشرة؛ بدأ ممثلي الخاص فترة من المفاوضات المكثفة بشأن وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وأدت زيارة رئيس الولايات المتحدة السابق، جيمي كارتر، الى سراييفو وبيل في منتصف كانون الأول/ديسمبر الى تيسير هذه العملية الى حد كبير وحدت بصرب البوسنة الى إبداء استعدادهم للاتفاق على وقف إطلاق النار. وعقب زيارة الرئيس كارتر، تمكن ممثلي الخاص من إبرام اتفاق في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بوقف إطلاق النار بين الطرفين واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن وقف الأعمال العدائية (S/1995/8). وبدأ نفاذ الاتفاق الأخير في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وهو يضم تسع نقاط أساسية هي: وقف الأعمال العدائية لمدة أربعة أشهر؛ وإنشاء لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاق؛ وتبادل الاتصال؛ والفصل بين القوات وسحب الأسلحة الثقيلة ووزع جنود قوة الأمم المتحدة للحماية بين قوات

الطرفين على امتداد خط المواجهة؛ وإتاحة حرية الانتقال لقوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبخاصة لأغراض إيصال المعونة ورصد حقوق الإنسان؛ والامتنثال للاتفاقات السابقة بشأن سراييفو وبعض المناطق في شرق البوسنة؛ وإعادة تنشيط المرافق والاضطلاع بأنشطة اقتصادية مشتركة؛ وإطلاق سراح السجناء وتقديم معلومات بشأن المفقودين؛ والتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق برصد وسحب القوات الأجنبية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ انضم زعماء الكروات البوسنيين الى الاتفاقات التي تفاوض بشأنها ممثلي الخاص.

٢١ - وكان تنفيذ الاتفاقين اللذين أبرما في الأسبوع الأخير من عام ١٩٩٤ بؤرة الاهتمام الرئيسية لأنشطة قوة الحماية في البوسنة والهرسك منذ بداية كانون الثاني/يناير. وفي أول شهر أعقب اتفاقي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، تقلصت الأنشطة العسكرية لجميع الأطراف الى حد كبير في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، فيما عدا منطقة بيهاتش. وحدث تحسن ملحوظ في نوعية حياة مواطني سراييفو وزيادة ملحوظة في حرية الحركة وتحسن في الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق ببعض أحكام المادة السادسة من اتفاق وقف الأعمال العدائية، وهي المادة التي تؤكد من جديد اتفاقات سابقة بشأن سراييفو وسربرينيتشا وغورازده. واتفق الأطراف على أن تفتح لقوة الحماية الطرق المحيطة بسراييفو والتي ظلت مغلقة منذ تموز/يوليه ١٩٩٤، عندما أجلى البوسنيون قواتهم من منطقة جبل إيفمان المجردة من السلاح. وأفضت مجموعة من اتفاقات المتابعة الى إنشاء آلية للتحقق من انسحاب قوات الحكومة البوسنية وتحديد الجدول الزمني والنظام اللذين ستفتح بموجبهما الطرق المحيطة بسراييفو. وذلك لعدد محدود من "المنظمات الإنسانية الدولية الرسمية" في البداية، ثم للمدنيين وشتى المنظمات الإنسانية الأخرى. وتم إيضاد بعثة استطلاع مشتركة الى منطقة جبل إيفمان المجردة من السلاح قامت بالتحقق من جلاء قوات الحكومة البوسنية من المنطقة، على الرغم من أن البعثة ظلت تلاحظ قوات من الجيش البوسني تمر عبر هذه المنطقة.

٢٢ - وقد أتاح التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة جبل إيفمان إحراز تقدم في مسألة الطرق، ففي ١ شباط/فبراير ١٩٩٥، فتحت الطرق المؤدية الى المطار للفئة الأولى من المنظمات الإنسانية. بيد أنه لم يتسن التوصل الى اتفاق آخر، وفي ٥ شباط/فبراير، أبلغت القوة الجانبين أن الطرق المؤدية الى المطار ستفتح في اليوم التالي أمام حركة المرور المدنية فقط. وبعد ذلك بثلاثة أيام، فتحت على نفس الأساس طريق الحافلات من سراييفو الى فيسوكو، عبر الأراضي التي يسيطر عليها الصرب. وخلال شباط/فبراير، استخدم الطرق المؤدية الى المطار ١١٦ ٠٠٠ شخص، حيث تنقل نحو ٨٨ ٠٠٠ شخص بين المنطقتين اللتين تسيطر عليهما الحكومة البوسنية و ٢٨ ٠٠٠ شخص بين المنطقتين اللتين يسيطر عليهما الصرب البوسنيون. كذلك استخدم المدنيون المسافرون بالحافلات الطريق المؤدي الى فيسوكو، وإن كان ذلك على نطاق أقل. وقد قام الصرب البوسنيون بإغلاق هذا الطريق بعد ذلك بثلاثة أسابيع. وفي أعقاب مقتل فتاتين صربيتين في آذار/مارس على يد قناص بوسني، قام الصرب البوسنيون بإغلاق الطرق المؤدية الى المطار وظلت مغلقة حتى الآن.

٢٣ - وعلى الرغم من نجاح اتفاق وقف إطلاق النار بوجه عام ومن تحقيق قدر من النجاح فيما يتعلق بأحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية، لم يحرز سوى تقدم ضئيل، في كانون الثاني/يناير، بشأن الأحكام المتعلقة بالفصل بين القوات، ووزع أفراد قوة الحماية بين قوات الطرفين وسحب الأسلحة الثقيلة. ولم تُفَلَح الآلية الحيوية للجنة المشتركة في أداء مهامها بسبب رفض الجانبين المشاركة في اجتماعات اللجنة. وقد أدت هذه التطورات، هي ورفض الحكومة البوسنية قبول تنسيب ضباط اتصال صربيين بوسنيين في مقر قطاع القوة على الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة البوسنية، واستمرار الاستعدادات العسكرية من جانب الطرفين، الى توليد مشاعر قلق بشأن مدى قابلية اتفاق وقف الأعمال العدائية للبقاء على المدى الطويل. وظهر بشكل متزايد أن الهدف الرئيسي للطرفين هو التوصل الى هدنة شتوية، يستطيع خلالها المقاتلون الحصول على فترة للراحة، وإعادة التنظيم والتدريب استعدادا لهجوم قادم. وقد أظهر استمرار عدم التعاون في هذه المسائل في شباط/فبراير ١٩٩٥، بالإضافة الى الهجمات المستمرة والهجمات المضادة في منطقة بيهاتش، هشاشة الحالة وأعطى أسبابا أخرى للخوف من تجدد الأعمال العدائية عند انتهاء فترة الأشهر الأربعة لاتفاق وقف الأعمال العدائية أو قبل ذلك.

٢٤ - وقد أوضحت الحكومة البوسنية بالفعل لقوة الحماية أنها لا ترغب في تمديد الاتفاق اذا كان الصرب البوسنيون غير راغبين في قبول خطة السلم التي اقترحها فريق الاتصال، على الأقل كنقطة بداية للمفاوضات. وقد بدأت قوات الحكومة في تطبيق قيود مشددة على حرية انتقال قوة الحماية في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، مما أفضى الى عدم تمكن القوة من الوصول الى بعض مناطق وسط البوسنة. كذلك استعدت قيادة الصرب البوسنيين، من ناحيتها، لأعمال عدائية أخرى. وعلى الرغم من أن القيود التي فرضها الصرب البوسنيون على قوة الحماية قد خفت الى حد بعيد في المراحل الأولى من عملية وقف الأعمال العدائية، فقد أصبح واضحا في الأسابيع الأخيرة حدوث تدهور ملحوظ في حرية انتقال قوة الحماية في المناطق التي يسيطر عليها الصرب البوسنيون. وفرض الجانب الصربي البوسني قيودا مشددة على الإمدادات الى الجيوب، وبوجه خاص على الوقود واللوازم الطبية، وأشار الى أنه سيستأنف الأعمال العدائية ما لم تمتثل الحكومة البوسنية على الفور لأحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية. ونتيجة للجمود الراهن، بدأت حالة الأمن في سراييفو تتدهور حيث تزايدت أعمال القنص ضد المدنيين وتزايد استهداف الطائرات التابعة للقوة ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٥ - ولا يزال القتال ومنع إيصال الإمدادات مستمرين في جيب بيهاتش في شمال غربي البوسنة. وقد أخفقت محاولات قوة الحماية المتكررة لوقف إطلاق النار في منطقة بيهاتش ولا تزال الأنشطة العسكرية مستمرة، ولاسيما شمال الجيب، حيث تقوم القوات الموالية للسيد فكرت عبديتش بمحاربة قوات الحكومة البوسنية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، استهدف صرب كرايينا أو حلفاؤهم، قوات السيد عبديتش على وجه التحديد، حاملة أفراد مصفحة بنغلاديشية، حيث قتلوا جنديا وأصابوا خمسة آخرين بجروح خطيرة. ويستلزم الأمر الإشارة بوجه خاص الى الدور الذي يقوم به صرب كرايينا، في الحالة الراهنة وطوال أزمة بيهاتش، فقد شنوا هجمات بالمدفعية وهجمات برية عبر الحدود الدولية وقدموا دعما نشطا من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة الى القوات الموالية لعبديتش في منطقة بيهاتش. وبالإضافة الى

ذلك، واصل صرب كرايينا، منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤، سياستهم المتمثلة في عرقلة المعونات والإمدادات الإنسانية المقدمة للكتيبة البنغلاديشية. ولم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إيصال سوى ١٥ في المائة من إمداداتها إلى جيب بيهاتش خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تصاعد الأزمة في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة البوسنية من الجيب حيث يخشى من انتشار وشيك لسوء التغذية على نطاق واسع. ويواصل صرب كرايينا تقويض أنشطة القوة والمفوضية بإصرارهم على عدم مرور القوافل إلا عبر الأراضي التي يسيطر عليها السيد عبديتش، وإخضاع أفراد القوافل لعمليات "تفتيش" عشوائية ومعرقة ولمخاطر إما وقوعهم هدفاً متعمداً للنيران أو وقوعهم في مرمى النيران المتبادلة. ولم تنجح المحاولات المتكررة التي بذلها ممثلي الخاص بالتنسيق مع المفوضية للوصول إلى جيب بيهاتش بانتظام، دون اجتياز فليكا كладوسا.

٢٦ - ويشكل تعقد الحالة في جيب بيهاتش، حيث يمكن تحديد خمسة أطراف متميزة تقريبا، تحدياً مثبطاً للهمم بالنسبة لقوة الحماية، أما في الجنوب، بالقرب من بلدة بيهاتش، فالحالة يسودها الجمود. فالصرب البوسنيون يصرون على أن تعود قوات الحكومة البوسنية إلى المواقع التي كانت تحتلها عند توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية. ولكن الحكومة البوسنية، إذ استعادت السيطرة على المنطقة الآمنة وإمداداتها من المياه، رفضت هذا الطلب وأصررت على أن تنسحب قوات صرب كرايينا من جيب بيهاتش، على النحو المتوخى بموجب الفقرة ٩ من اتفاق وقف الأعمال العدائية. أما في الشمال، بالقرب من فليكا كладوسا، فلا يزال القتال مستمرا دونما حل في الأفق المنظور، ولا يزال صرب كرايينا يشاركون بنشاط في القتال. وبسبب عدم الاستقرار الناتج عن ذلك، ليس من المحتمل أن تنجح المفوضية في الوصول إلى السكان في جنوب الجيب لضمان حصولهم على التغذية السليمة بل إن احتمال انسحاب القوة من المناطق المشمولة بالحماية في كرواتيا يجعل الحالة فيما يتعلق بالمعونة ومواصلة الإمدادات أشد هشاشة. فإذا تدهورت الحالة، من الممكن أن تصبح بيهاتش مرة أخرى منطلق الشرارة لصراع أوسع نطاقا في البوسنة والهرسك.

٢٧ - وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى تقريرني عن المناطق الآمنة الواردين في الوثيقتين S/1994/555 المؤرخة ٩ أيار/مايو و S/1994/1389 المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والذين لم يتخذ المجلس إجراء بشأنهما حتى الآن.

باء - خطة العمل المتعلقة بسراييفو

٢٨ - كان للحالة المتغيرة في سراييفو والمنطقة المحيطة بها أثر مباشر على أعمال مكتب المنسق الخاص لسراييفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تدهورت الأحوال تدهورا كبيرا خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤ حيث أحكمت القيود المفروضة على إمكانية الوصول وزادت عمليات القصف والقنص. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كانت الأحوال في سراييفو سيئة إلى حد جعل بعض الناس يتشككون في احتمال تنفيذ أي جزء كبير من خطة العمل في المستقبل المنظور. وقد تغيرت هذه الصورة القاتمة إلى حد ما تغيرا كبيرا إلى الأفضل في أعقاب اتفاق وقف الأعمال العدائية. ونتيجة لفتح الطرق المؤدية إلى مطار سراييفو

في شباط/فبراير ١٩٩٥، تسنى إيصال السلع الأساسية الى المدينة، بما في ذلك السلع المطلوبة لتنفيذ خطة العمل. وفي واقع الأمر، كانت الشاحنات المحملة بالمواد اللازمة لمشاريع خطة العمل بين أول ما عبر الطرق المؤدية الى المطار بموجب الاتفاق الجديد. وبالإضافة الى ذلك، بدأت عملية إعداد البرامج وتمويلها تتسارع. فني الوقت الحاضر، هناك نحو ٢٠ مشروعاً تمويلها صناديق استثمارية إما قيد التنفيذ، أو في انتظار الموافقة، بما فيها مشاريع لإصلاح الطرق، وتحسين نوعية المياه، وشن حملة لتأمين السلامة من الغازات، وشراء شاحنات لجمع القمامة. وهناك مشروع آخر من مشاريع خطة العمل، قيد المرحلة المبكرة من الإعداد، بشأن إصلاح خط السكة الحديدية الممتد بين سراييفو وبلوتشه.

٢٩ - وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير من الأعمال، فقد بدت احتمالات إحراز مكتب المنسق الخاص تقدماً ملموساً في إعادة الخدمات الأساسية الى سراييفو أكثر إشراقاً في الأيام الأخيرة مما كانت عليه منذ فترة طويلة. بيد أن هذه الاحتمالات لا تزال تتوقف على استمرار توفر سلم نسبي في سراييفو وما حولها، وعلى بقاء إمكانيات الوصول الى المدينة كما هي عليه، أو تحسينها. وفي حالة استئناف الأعمال العدائية واستمرار إغلاق الطرق المؤدية الى المطار، سيكون لا مناص من أن تتعرض الجهود الرامية الى إعادة الخدمات الأساسية الى المدينة لفشل ذريع.

جيم - اتحاد البوسنة والهرسك

٣٠ - على النقيض من الصعوبات التي تواجهه في بعض المناطق في تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق وقف الأعمال العدائية، فقد تم إحراز تقدم ملموس في تحسين العلاقات بين الجانب البوسني والجانب الكرواتي البوسني في اتحاد البوسنة والهرسك. ويظهر الاتحاد الآن، بعد مضي سنة على إنشائه، أن بإمكان الخصوم السابقين، بمساعدة من المجتمع الدولي، وقف القتال فيما بينهم والتعاون في مسائل تعود بالنفع المتبادل عليهم في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. وقامت قوة الأمم المتحدة للحماية في سائر أراضي الاتحاد المتجاورة بدور رئيسي في دعم عملية السلم. فقد رصدت الكتائب التابعة لقوة الحماية وقف إطلاق النار المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٤ والمنطقة العازلة بين الجانبين وأشرفت على فصل القوات وراقبت الأسلحة الثقيلة من خلال إنشاء مراكز لتجميع الأسلحة ومواقع فعالة. وفي موستار، قامت قوة الحماية، عن طريق الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع إدارة تلك المدينة، التابعة للاتحاد الأوروبي، برصد عملية تجريد المدينة من السلاح وتوفير بيئة آمنة تمكن الإدارة من أداء مهامها. كما أتاح الكتائب التابعة للقوة موارد بشرية لإصلاح الهياكل الأساسية في المدينة. فقد شيدت القوة طرقاً وجسوراً وتم، بمساعدة منها، إصلاح شبكات المياه والمجاري والهاتف. وتعتبر النتائج التي تم التوصل اليها مثيرة للإعجاب. إذ جرى إصلاح ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الخطوط الكهربائية في القرى الواقعة في أراضي الاتحاد. وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل لا يقل عن ٥٠ في المائة. وتمكن آلاف الناس من التنقل بحرية عن طريق مراكز التفتيش التي تسيطر عليها قوة الأمم المتحدة للحماية. غير أنه لا تزال هناك مشاكل في العلاقات بين الطائفتين، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل بين الأراضي التي يسيطر عليها كل من الجانبين، وارتفعت حدة التوتر مما لا يزال يتطلب بذل جهود يقظة من جانب المجتمع الدولي.

٣١ - وعقدت لجنة السياسات التابعة للهيئة المشتركة، التي أنشئت تحت إشراف قوة الأمم المتحدة للحماية اجتماعاً شارك فيه جانباً الاتحاد لمعالجة مجموعة واسعة من المسائل السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية. وبرهن الاجتماع على فعالية لجنة السياسات كهيكل مشترك فعال يتولى زمام القيادة في تحديد المشاكل وحلها، وتأمين الاتصالات بين الطائفتين. ولا يمكن بلوغ الأهداف الأخرى للاتحاد إلا من خلال عملية تعزيز العلاقات البوسنية الكرواتية على جميع الصعد. ومن المأمول أن ينتفع الجانبان من خدمات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في إنشاء قوات شرطة مشتركة على صعد البلديات والكانتونات والاتحاد. ولسوء الحظ تعثر عمل لجنة السياسات الآن بسبب إصرار الحكومة البوسنية على مغادرة ضابط الاتصال الصربي البوسني لمدينة غورني - فاكوف.

٣٢ - ووقف عملية لجنة السياسات هو أحد الأعراض الدالة على عجز الجانبين على نطاق أوسع عن التعاون في المسائل الأساسية التي تشمل عودة المشردين إلى ديارهم وتشكيل وتشغيل مؤسسات الاتحاد. وبالرغم من الجهود الشاقة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في موستار، لا يزال أحد الجانبين يقاوم السير في الخطوات الأخرى نحو المصالحة، ومع ذلك هناك أمل في أن تؤدي الاتفاقات الأخيرة الرفيعة المستوى إلى كسر ذلك الجمود في نهاية الأمر. ولكن لا يزال هناك خطر بأن تؤدي المسائل التي لم تحسم إلى إحباط التقدم المحرز حتى الآن وأن يؤدي ذلك إلى نشوب احتكاك بين الطائفتين مع ما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة على مستقبل الاتحاد. ولهذا أوعزت إلى قوة الأمم المتحدة للحماية بمواصلة العمل على جميع الصعد للمساعدة في توطيد أركان الاتحاد.

دال - المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان

٣٣ - في أثناء الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وجدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صعوبة ومشقة بالغتين في إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية. غير أن المفوضية حصلت، بعد عقد الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار واتفاق وقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر على إمكانية الوصول بما فيه الكفاية إلى الجيوب وسراييفو فيما يتعلق بإيصال الأغذية والوقود والمواد اللازمة لفصل الشتاء، إلا أن إيصال اللوازم الطبية كان يتعرض، في معظم الأحيان، لعمليات إعاقة. غير أن المفوضية لم تتمكن، بالنسبة لجيب بيهاتش، من الحصول على إمكانية الوصول بانتظام. فضلاً عن ذلك، فقد تردت الحالة في سراييفو إلى درجة أدت إلى إيقاف الجسر الجوي في الجزء الأخير من شهر آذار/مارس مع ما استتبعه ذلك من انخفاض في إمدادات المعونة الإنسانية لتلك المدينة.

٣٤ - وكما أوضحت في تقريره الأخير إلى المجلس، استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ولا سيما في الأراضي التي يسيطر عليها صرب البوسنة. وقد أبلغت المفوضية مؤخراً عن وقوع موجة جديدة من الهجمات ضد الأقليات الموجودة في منطقة بانيا لوكا تعرضت فيها منازل المسلمين للنهب بانتظام والقاطنون فيها للإرهاب. وعملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس وبما يتمشى مع تنفيذ الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من اتفاق وقف

الأعمال العدائية، حاولت قوة الأمم المتحدة للحماية مرارا وتكرارا، لكن دون جدوى، وزع مراقبي الشؤون المدنية ومراقبي الشرطة المدنية في المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة، وفي أثناء زيارة قام بها رئيس الشؤون المدنية التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية إلى بانيا لوكا بصحبة فريق من موظفي الشؤون المدنية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أثيرت مسألة حماية الأقليات مع سلطات بانيا لوكا. وبالرغم من تأكيدات صرب البوسنة على أن بإمكان موظفي الشؤون المدنية مواصلة زياراتهم إلى منطقتي بانيا لوكا ودوبوي. طالب صرب البوسنة في ٢٥ شباط/فبراير، بنقل ممثل الشؤون المدنية في بانيا لوكا الذي أوفدته إليها مؤخرا قوة الأمم المتحدة للحماية. (تلقت القوة بعد ذلك تأكيدات بالسماح بزيارات أخرى في المستقبل، بشروط معينة). وفي الوقت نفسه، أبلغ مفوض الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية بمعارضة صرب البوسنة لوزع مراقبي الشرطة المدنية في أراضيهم. غير أنه تم إحراز بعض التقدم بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بإنشاء مكتب للشؤون المدنية في منطقة غربافيتشا التي يسيطر عليها الصرب في سراييفو.

٣٥ - وتم إحراز خطوة هامة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان في إقليم الاتحاد بعد تعيين ثلاثة أمناء مظالم في سراييفو تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيقوم مراقبو الشؤون المدنية ومراقبو الشرطة المدنية التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية، بناء على طلب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتسهيل عمل أمناء المظالم. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حاليا مباحثات مع السلطات المحلية بشأن وضع خطة شاملة لوزع مراقبي الشرطة المدنية التابعين لقوة الحماية في إقليم الاتحاد وذلك بدعم من الحكومة البوسنية. وتتوخى الخطة وزع ٦٠ فردا من الشرطة المدنية في إقليم الاتحاد، بالدرجة الأولى لتناول الاتحاد طريقة معاملة الأقليات.

هـ - التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي

٣٦ - واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي دعم الأمم المتحدة بعمليات بحرية وجوية كبيرة. فالعملية المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد غرب أوروبا "الحرس اليقظ" تتولى إنفاذ الحظر في البحر الإندرياتيكي وفقا لقرار المجلس ٨٢٠ (١٩٩٣)، في حين تواصل العملية "منع الطيران" توفير رصد جوي وإنفاذ "منطقة حظر الطيران"، فضلا عن تأمين مساندة جوية، والقيام بضربات جوية، وتعزيز الأمن في المناطق الآمنة التي حددتها الأمم المتحدة داخل البوسنة والهرسك، عندما تطلب إليها قوة الأمم المتحدة للحماية القيام بتلك المهام. وقد نجح إنفاذ الحظر "منطقة حظر الطيران" في منع الأطراف المتحاربة من استخدام القوة الجوية الهجومية، وأدى وضع القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في متناول قوة الحماية إلى تعزيز موقفها التفاوضي بشأن الحصول على تراخيص لمرور القوافل. وفي حال زيادة الأعمال العدائية أو انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية، ستكون سطوة الردع التي تتمتع بها القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي وإمكانية استخدامها عنصرين بالغين الأهمية في ضمان أمن أفراد قوة الحماية.

٣٧ - وبناء على طلب، كرس منظمة حلف شمال الأطلسي، موارد كبيرة للتخطيط لمواجهة الطوارئ وغير ذلك من الاستعدادات اللازمة لدعم إمكانية انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة والهرسك وأو كرواتيا. وتم أداء هذا النشاط بالتنسيق الوثيق، وبروح ممتازة من التعاون، مع قوة الحماية.

٣٨ - وأود أنؤكد أنه بالرغم من الانتهاكات التي تحدث بشكل منتظم ومتكرر "منطقة حظر الطيران" من قبل طائرات هليكوبتر وطائرات ثابتة الجناحين في بعض الأحيان، فإنني لا أزال على قناعة من أن الأثر الرادع لعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي قد أسهم بشكل فعال في احتواء النشاط الجوي الذي تضطلع به الفصائل المتحاربة لأغراض قتالية. وإنني أضع موضع التقدير الكبير الأمن الذي تستمده قوة الأمم المتحدة للحماية من عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي وتدابيرها للطوارئ، وأرحب باستمرار التعاون الممتاز بين قوة الحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي على جميع الصعد.

خامسا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٣٩ - سيطرت على الحالة السياسية الداخلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خلال الأشهر الستة الماضية ثلاثة أحداث هي: إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ وإعلان نتائج التعداد لعام ١٩٩٤؛ وارتفاع حدة التوتر بين الحكومة وعناصر من السكان ذوي الأصل الألباني، وبين الحكومة والعناصر القومية داخل الأغلبية المقدونية العرقية.

٤٠ - وفي إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاص المنصوص عنها في الفقرة ١٢ من القرار ٩٠٨ (١٩٩٤)، تولى مندوب ممثلي الشخصي، بدعوة من رئيس برلمان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبالاشتراك مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك، ومجلس أوروبا ومنظمات دولية أخرى، رصد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبالرغم من بعض المخالفات التي لوحظت في الانتخابات، فقد جرت الانتخابات، عموما، حسبما يرى المراقبون، على نحو منظم وعادي وسلمي. غير أن حزبي المعارضة الرئيسيين في البلد، وهما حزب الوحدة الوطنية لمقدونيا والحزب الديمقراطي، كان من رأيهما أن الجولة الأولى من الانتخابات قد اتسمت بالتلاعب. ونتيجة لذلك قاطع الحزبان الجولة الثانية، مما أفضى إلى ضمان حصول الأحزاب الموجودة بالفعل على رأس السلطة على أغلبية ساحقة في البرلمان، أي ٩٥ مقعدا من ١٢٠. ويتمتع الحزبان اللذان قاطعا الانتخابات بنفوذ على شطر كبير من هيئة الناخبين؛ ولا يعترفان حاليا بالبرلمان أو بالرئيس، وهي حالة لا تفضي إلى إجراء حوار سياسي إيجابي.

٤١ - وعلى النحو الوارد في التقرير المقدم إلى المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1067)، أجرت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تعدادا على نطاق الدولة في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ لكي تضع التقديرات الدقيقة للتكوين العرقي للسكان. وتولى مجلس أوروبا والاتحاد

الأوروبي مراقبة وتمويل تلك العملية وتنظيمها جزئياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أعلنت الحكومة النتائج التي أظهرت أن ٦٧ في المائة من السكان المقيمين في الجمهورية ينحدرون من أصل مقدوني و٢٣ في المائة منهم ينحدرون من أصل ألباني أما نسبة العشرة في المائة المتبقية فتتكون من أتراك وصرب وأفلاك وغجر وأشخاص من أصل عرقي غير محدد. وعلى الرغم من تحقق المراقبين الدوليين من صحة النتائج وسلامة سير التعداد، فقد طعن في النتائج قادة السكان الذين ينحدرون من أصل ألباني.

٤٢ - وفي الآونة الأخيرة قام بعض قادة السكان الذين ينحدرون من أصل ألباني بتصعيد مطالبهم من أجل تحسين حالتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بما في ذلك الاعتراف باللغة الألبانية لغة رسمية ثانية في الجمهورية. وقد وقعت مواجهة بين بعض السكان ذوي الأصل الألباني والحكومة بسبب العمل الذي قام به هؤلاء السكان لإنشاء جامعة في تيتوفو يجري التدريس فيها باللغة الألبانية. وقال القادة ذوو الأصل الألباني المشتركون في هذا الجهد إن جامعتي الدولة الموجودتين في سكوبيي وبيتولا، اللتين تدرسان باللغة المقدونية، فضلاً عن كلية التربية في سكوبيي، التي لجأت مؤخراً إلى تدريس بعض المواد باللغة الألبانية، ليست بالكافية، ولذلك فإن الأمر يتطلب جامعة يجري التدريس فيها باللغة الألبانية. وترى الحكومة أن مشروع إقامة جامعة من هذا القبيل خارج نظام الدولة يتعارض مع الدستور ومع قوانين الجمهورية. واتهمت مؤيدي المشروع بأنهم يستخدمون قضية ظاهرها تعليمي لدعم مطالبهم السياسية المتمثلة في "إقامة اتحاد فيدرالي"، ساعين في النهاية إلى إقامة ألبانيا الكبرى، وتدخلت الشرطة في عدة مناسبات لوقف المشروع، وبلغ هذا التدخل ذروته عندما وقعت حادثة في ١٧ شباط/فبراير لقي فيها شخص ألباني الأصل مصرعه بالرصاص أثناء مظاهرة سارت في تيتوفو تأييداً للمشروع، وأصيب فيها عدد من رجال الشرطة. ووجهت وزارة الداخلية اتهامات جنائية ضد خمسة من مؤيدي المشروع. وبعد هذه الحادثة بفترة وجيزة قام أعضاء البرلمان ذوو الأصل الألباني، الذي يشغلون ١٩ مقعداً من المقاعد في البرلمان البالغ عددها ١٢٠، بمقاطعة الجلسات البرلمانية تأييداً لمطالبهم باستخدام اللغة الألبانية لغة رسمية ثانية.

٤٣ - وتواصل الصعوبات الداخلية السياسية والاجتماعية والقائمة بين الجماعات العرقية تفاقمها بفعل الحالة الهشة لاقتصاد البلد. فبلغ معدل البطالة نحو ٣٠ في المائة من القوة العاملة وتجاوز معدل التضخم في عام ١٩٩٤ ما نسبته ٥٠ في المائة. ولا يزال الحظر التجاري الذي فرضته اليونان في شباط/فبراير ١٩٩٤، فضلاً عن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تعوق بشدة طرق البلد الرئيسية للصادرات/الواردات على حدوده الجنوبية والشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبدى المستثمرون الدوليون إحجامهم عن الاستثمار في البلد. لكن الحكومة تبذل جهوداً ضخمة لتحويل اقتصاد البلد إلى النظام السوقي الحر، وتتلقي قدراً من المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ودول أعضاء منفردة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد يظهر دلائل تنم عن القوة في بعض المجالات فإنه لا يزال يواجه تحديات جسيمة ويحتاج إلى مزيد من الدعم الدولي.

٤٤ - والبعثة التي أوفدها قوة الأمم المتحدة للحماية للرصد والإبلاغ على طول الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وألبانيا لا تكشف

عن وجود أي تهديد عسكري في الوقت الحاضر. إلا أنه منذ تقريره الأخير، لم يحدث أي تحرك حاسم نحو إقامة حدود دولية واضحة بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ففي أعقاب الحوادث التي شهدتها في صيف عام ١٩٩٤ منطقة الحدود المتنازع عليها بين البلدين تفاوضت قوة الأمم المتحدة للحماية بشأن إقامة حدود إدارية عسكرية بين الطرفين، تعين الحد الشمالي لمنطقة عمليات قوة الأمم المتحدة للحماية. وعلى الرغم من عدم اعتراف أي من الحكومتين بالحدود الإدارية العسكرية كحدود دولية مشروعة، فإن الجانبين يستخدمان تلك الحدود للإبلاغ عن حوادث عبور الحدود وإدارتها. وفي حين رصدت قوة الأمم المتحدة للحماية دوريات عسكرية من كلا البلدين وهي تقوم بعبور تلك الحدود، فإنها لم تلاحظ نشوء أي توتر بين الجانبين. ومع ذلك فإن امكانات المواجهة لا تزال قائمة لعدم وجود حدود دولية يعترف بها الجانبان، ولا يزال من الأهمية بمكان أن تشرع لجنة مشتركة لرسم الحدود في العمل على حسم هذه المسألة المعلقة منذ أجل طويل.

سادسا - مسائل أخرى

ألف - حقوق الإنسان

٤٥ - كان من شأن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة البعثة، والاتصال الوثيق مع السلطات المحلية الذي يقيمه عنصر الشؤون المدنية في البعثة، والولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى الشرطة المدنية، أن شجعت قوة الأمم المتحدة للحماية على تكثيف جهودها لزيادة احترام حقوق الإنسان للأقليات من السكان في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبعد مناقشات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بادر مركز حقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة الأمم المتحدة للحماية في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بمسائل حقوق الإنسان يترأسه رئيس الشؤون المدنية. واستفاد الفريق العامل، الذي يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من الاهتمام المشترك الذي أبدته مختلف الهيئات بتحسين احترام حقوق الإنسان في جميع أرجاء منطقة البعثة، في تقاسم الموارد والحد من الازدواجية وتنسيق الجهود الجارية لتعزيز التعددية في المجتمعات التي تم وزع البعثة فيها. وتوجه الدعوة أيضا إلى ممثلين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية للمشاركة فيه عند تناول مسائل وثيقة الصلة بأنشطتهم.

٤٦ - وإذ أولى الفريق العامل الاعتبار الواجب للقيود التي يفرضها نطاق الولاية المنوطة بكل وكالة وضرورة ضمان احترام السرية، سعى إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في رصد حقوق الإنسان عن طريق تشجيع تقاسم المعلومات. وبالاتفاق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، بدأ الفريق العامل أيضا سلسلة من الدورات التدريبية لتمكين الموظفين الميدانيين الذين نشروا في جميع أرجاء منطقة البعثة من فهم دورهم والموارد المتاحة لهم فيما يتعلق بحماية حقوق

الإنسان. وفي هذا الصدد، كون الفريق العامل مجموعة إعلامية تضم الوثائق الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان لنشرها على الموظفين الميدانيين، ويتوقع تشكيل كادر من المدربين في مجال حقوق الإنسان في الأجل القريب. وقد شجع الفريق العامل أيضا الموظفين الميدانيين على تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والتنظيمات المدنية لدى دفاعها عن حقوق الإنسان.

باء - الإعلام

٤٧ - قامت شعبة الإعلام التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، منذ إنشائها في شباط/فبراير ١٩٩٤، بوضع وتنفيذ برنامج صحفي وإعلامي واسع الانتشار للسكان الموجودين في منطقة البعثة. ويجري إنتاج المنشورات والمنتجات المطبوعة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية لتعريف الجمهور بمهمة قوة الأمم المتحدة للحماية وولايتها وأنشطتها، باللغات المحلية بصورة مستمرة كما تنشر على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة البعثة. وقد أنشئت مكاتب صحفية وإعلامية في سراييفو والمناطق الأربع المشمولة بحماية الأمم المتحدة وسكوبيي وبلغراد، ومؤخرا في القطاعين الجنوبي الغربي والشمالي الشرقي في البوسنة والهرسك.

٤٨ - وعملا بالفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي أيد فيها المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عملت قوة الأمم المتحدة للحماية بنشاط على إنشاء محطة إذاعية لإذاعة برامج باللغات المحلية عن أنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البعثة. وبعد سلسلة من الاتصالات مع السلطات الإذاعية الكرواتية، أبلغت قوة الأمم المتحدة للحماية في شباط/فبراير ١٩٩٥ بأنه ستخصص لها ثلاث موجات مضمنة التردد للبث الإذاعي تقتصر على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وتبحث قوة الحماية حاليا مع الحكومة الكرواتية إمكانية الحصول على موجات تردد تصل إلى كرواتيا بأكملها، غير أن السلطات الكرواتية لا ترغب حتى الآن في الإذن بتلك الموجات، كما أصرت على دفع رسوم كبيرة لتخصيص موجات للتردد في المناطق المشمولة بالحماية.

٤٩ - وفي البوسنة والهرسك، أجريت مباحثات مثمرة مع الهيئات الحكومية ذات الصلة بشأن إنشاء مرفق للبث الإذاعي لقوة الأمم المتحدة للحماية. وفي اجتماعات عقدت أوائل هذا العام، طلبت وزارة النقل والاتصالات أن تقوم القوة أولا بتوضيح عدد من القضايا التي لم يبت فيها فيما يخص موجات التردد للاتصالات، قبل تخصيص الموجات المضمنة التردد التي ستستخدمها القوة. واتخذت قوة الأمم المتحدة للحماية خطوات كبيرة للامتثال لهذا الطلب، ومن المتوقع أن تخصص في المستقبل القريب جدا موجات مضمنة التردد للبث الإذاعي لقوة الحماية وأن يصرح لها بإقامة مواقع لأجهزة الإرسال. وتجدر الإشارة إلى أن سلطات الصرب البوسنية قد رفضت بشكل مستمر السماح لقوة الحماية ببث برامجها الإذاعية أو التلفزيونية في الأراضي التي تسيطر عليها تلك السلطات.

٥٠ - والبرامج التلفزيونية لقوة الأمم المتحدة للحماية تبث باللغات المحلية بانتظام مرتين في الأسبوع على محطات التلفزيون الوطنية في البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل

الأسود)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أنتج ما يزيد على ١٠٠ برنامج عن أعمال الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة والأحداث الجارية. كذلك تبث البرامج بين الفنية والفنية على التلفزيون الكرواتي على الرغم من أن سلطات التلفزيون الكرواتية لا ترغب في منح قوة الحماية برامج منتظمة للبث.

٥١ - وقد يرغب مجلس الأمن في النظر في دعوة جميع الحكومات والسلطات في منطقة بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية إلى التعاون مع الأمم المتحدة في توفير موجات تردد مناسبة للبث الإذاعي وبرامج للبث التلفزيوني، دون تحميل المنظمة أية تكاليف، لمساعدتها في الوفاء بالمسؤوليات التي أسندها إليها المجلس.

جيم - الأنشطة المتصلة بالألغام

٥٢ - في حين استمر تنفيذ التدريب في مجال التوعية بالألغام في جميع قطاعات قوة الأمم المتحدة للحماية. فإن القوة لا تزال تتعرض لإصابات تتصل بالألغام، حيث أصيب ٢٥ من الأفراد بجروح في ١٦ حادثة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥. وفي كرواتيا، ازدادت بوجه عام حالات الامتناع على الصعيد المحلي عن دعم إزالة الألغام في المناطق المشمولة بالحماية كما زرعت كمية كبيرة من الألغام الجديدة داخل منطقة الفصل على كلا الجانبين. وقد قدمت احتجاجات على هذه الأنشطة عند اكتشافها، وكانت الألغام تزال عند الإمكان، ومنذ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، ظل صرب كرايينا يرفضون التعاون في أي نشاط لإزالة الألغام. وازداد عدم مشاركة الطرفين، توقفت عملية إزالة الألغام عمليا في كرواتيا.

٥٣ - وفي البوسنة والهرسك، استمرت بشكل متقطع إزالة الألغام دعما لعمليات الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الجنوبي الغربي يواصل عملية إزالة الألغام بصورة نشطة لدعم مشاريع اصلاح الهياكل الأساسية في جيب فيتيز وموستار.

٥٤ - ويجري حاليا اتخاذ عدد من المبادرات لتحسين القدرات على إزالة الألغام داخل القوة، وفقا لتقرير المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر وعلى النحو الذي أيده قرار مجلس الأمن ٩٤٧ (١٩٩٤). ويتضمن ذلك وضع نظام جديد للمعلومات المتعلقة بالألغام، واستخدام الكلاب لاستكشاف الألغام، وزيادة شبكات دلفنة الألغام، وإنشاء مركز لتنسيق عمليات إزالة الألغام لمراقبة وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام في جميع قطاعات البعثة.

دال - الاتفاقات المتصلة بمركز القوات

٥٥ - في الفقرة ٢٥ من تقرير (S/1995/38) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وجهت الانتباه إلى عدم إحراز أي تقدم في إبرام اتفاق يتصل بمركز القوات بين قوة الأمم المتحدة للحماية وجمهورية كرواتيا. ولا

تزال هذه الحالة قائمة. وأود أن أوجه الانتباه بوجه خاص إلى المشاكل والنفقات التي تتكبدها قوة الأمم المتحدة للحماية من جراء عدم تزويدها بأماكن عمل ومرافق كافية بالمجان، على النحو المتوخى في الاتفاق النموذجي المتصل بمركز القوات (A/45/594) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. فقد كان على قوة الحماية استئجار أماكن للعمل بتكاليف باهظة بل وإلى دفع الضرائب على مشتريات الوقود ورسوم استخدام الطرق الرئيسية، وما إلى ذلك، وكان ذلك يتم في جميع الحالات مع الاحتجاج وبتلميح إلى السلطات بأنه ستقدم شكاوى إليها بخصوص المطالبات. إن الموقف الذي تتخذه حكومة كرواتيا يتعارض بشكل مباشر مع الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٩٠٨ (١٩٩٤)، وقد أدى إنشاء مقر قوة الحماية والقواعد الرئيسية للسوقيات في كرواتيا من غير أن يبرم اتفاق بشأن مركز القوات إلى زيادة الصعوبات والتكاليف العامة التي تتحملها البعثة. وفي حين كانت السلطات الكرواتية أكثر تعاوناً وسخاء خلال المرحلة الأولى للبعثة، فقد ظهرت مؤخراً مؤشرات تدل على أن استمرار استخدام قوة الحماية للمرافق الكرواتية يتم على أساس تجاري. وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى فرض ضرائب على الوقود الذي تستخدمه القوة بمعدل ٨,٦ مليون دولار في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ورسوم مطارات بمبلغ ٢,٥ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وكلها لا تتفق مع اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وحكومة كرواتيا طرفاً فيها.

٥٦ - وينظم اتفاق مركز القوات مع جمهورية البوسنة والهرسك (١٥ أيار/مايو ١٩٩٣) وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في ذلك البلد، رغم أنه لا يمكن القول بأن قوة الحماية تزود بمختلف أماكن العمل التي تحتاجها مجاناً، على النحو الذي يدعو إليه الاتفاق. فقد طالبت الحكومة قوة الحماية مؤخراً بأن تتنازل عن بعض المرافق التي تشغلها وأن تدفع إيجارات للمرافق الأخرى. وهذه المطالب لا تتفق مع اتفاق مركز القوات. وعلاوة على ذلك، فقد أبدت الحكومة البوسنية رغبتها في إعادة فتح المفاوضات بشأن بعض نواحي ذلك الاتفاق، ولا سيما النواحي المتصلة بالشروط المتعلقة بالموظفين المعيّنين محلياً. وأعربت قوة الحماية عن قلقها إلى الحكومة إزاء ازدياد حالات فرض الضرائب على الموظفين المعيّنين محلياً وتعبئة الموظفين الذين بلغوا سن التجنيد واحتجاز الموظفين الذين لا يمثلون لأوامر التعبئة.

٥٧ - وبموجب رسالتين متبادلتين مؤرختين ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥ بين ممثلي الخاص ووزير العلاقات الخارجية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السيد ستيفو كرفينكوفسكي، تم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بشأن مركز قوة الأمم المتحدة للحماية وأفرادها في ذلك البلد المضيف.

٥٨ - ولم يحرز أي تقدم حتى الآن في التوصل إلى الترتيبات الضرورية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وقد يرغب مجلس الأمن في أن يكرر دعوته للحكومات المعنية لإبرام هذه الاتفاقات دونما تأخير. وذلك الأمر يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لحكومة كرواتيا التي يستفيد اقتصادها فائدة كبيرة من وجود الأمم المتحدة في إقليمها.

سابعا - ملاحظات

٥٩ - أشرت، في تقريرتي المؤقت المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المقدم إلى المجلس (S/1995/38)، إلى أنه على الرغم من عدم قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية من قبل على الوفاء بأجزاء هامة من ولايتها بموجب خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا، كان النجاح في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وعقد الاتفاق الاقتصادي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ خطوتين إيجابيتين في سبيل بناء الثقة والمصالحة. وأعربت عن خيبة الأمل لعدم استطلاع إمكانات تحقيق النجاح عن طريق نهج الخطوات الثلاث - وقف الأعمال العدائية، والتطبيع الاقتصادي، والمفاوضات السياسية - استطلاعاً كاملاً قبل أن تتخذ حكومة كرواتيا قرارها في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بسحب تأييدها لاستمرار دور قوة الأمم المتحدة للحماية.

٦٠ - وعلى مدى الشهرين الماضيين، أدى تصعيد النشاط العسكري والتوتر، والتوقف عن مواصلة التعاون في تنفيذ الاتفاق الاقتصادي، واستمرار فشل الأطراف في بدء مفاوضات سياسية جادة، إلى الزج بهما إلى حافة حرب كبيرة. وبناءً على ذلك، أرحب باعتراف الرئيس تودجمان، من خلال الإعلان الذي أصدره في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/206)، بالمخاطر الشديدة التي ستنتج عن رحيل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام عن كرواتيا قبل الأوان وموافقته على الإبقاء عليها في الوقت الراهن. وفي حين أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، يتمثل السبب الرئيسي الذي يكمن في أساسها في استمرار عدم الثقة والمصادقية بين الطرفين وما نجم عن ذلك من جمود سياسي طوال السنوات الثلاث الماضية، مما أدى إلى نشوب مخاوف لدى الجانب الكرواتي من عدم إمكانية تحقيق تسوية سياسية بالطرق السلمية وتشجيع المتشددين لدى جانب صرب كرايينا على الاعتقاد بأن الاستقلال أو الوحدة في "صربيا الكبرى" خياران واقعيان.

٦١ - ومما يجدر ذكره أن المبدأ الأول في خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام الأصلية المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (S/23280، المرفق الثالث)، التي وافق عليها الطرفان، هو أن ترتيبات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات طابع مؤقت، ريثما تجرى مفاوضات بشأن تسوية شاملة. وكما لوحظ في تقريرتي المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ (S/23592)، فإن هذه الترتيبات "... لا تخل بتلك التسوية أو بالمبدأ القائل بعدم إمكانية تغيير الحدود الداخلية ليوغوسلافيا عن طريق القوة أو بدون موافقة الأطراف المعنية".

٦٢ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، نجحت أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا إلى حد بعيد في إقرار وقف الأعمال العدائية وهو مسألة جوهرية كي يبدأ إجراء حوار سياسي. وقد أظهر تنفيذ الاتفاق الاقتصادي، في فترة وجيزة، أن بوسع الطائفتين التعامل معا في مساع سلمية وتعود بفوائد متبادلة. بيد أن الجهود الدؤوبة التي بذلتها قوة الأمم المتحدة للحماية لم تسفر عن تحرك سياسي في إطار زمني يمكن أن تقبله حكومة كرواتيا وآلاف الكروات النازحين الذين يودون العودة إلى ديارهم في المناطق المشمولة بالحماية. وعلى جانب صرب كرايينا، استمرت المخاوف وعدم الثقة في الحكومة، جنباً إلى جنب

مع الاضطرابات السياسية الداخلية، في عرقلة المشاركة في عملية سياسية تؤدي إلى إدماج المناطق المشمولة بالحماية في الدولة الكرواتية. ومن المهم أنه يبدو أن الصرب النازحين الذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة لا يمارسون سوى ضغط ضئيل للعودة إلى ديارهم في الإقليم الذي تديره الحكومة.

٦٣ - وقد نشأت مفاهيم خاطئة عديدة بشأن المهام الأساسية لقوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا. وفي الوقت الذي ينظر فيه مجلس الأمن في مسألة الإبقاء على وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك، حان الوقت كي يعيد الأمين العام ذكر المبادئ الأساسية لوجودها. فلن يمكن أن تعمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام بفعالية إلا بموافقة الطرفين وتعاونهما الكامل. وهي تدبير مؤقت الغرض منه مساعدة الطرفين على التوصل إلى سلم دائم يقوم على أساس اتفاق بين الطرفين نفسيهما. ولا يقصد منها أن تفرض حلا على الطرفين ولا هي مجهزة لذلك. وفي حالة كرواتيا على وجه التحديد، فهي لا تخل بالتوصل إلى تسوية سياسية في نهاية المطاف. وبناء على ذلك، فإن منطقة الفصل تدبير مؤقت لوقف القتال، وتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات سياسية وبدء عملية استعادة الحياة الطبيعية.

٦٤ - وقد توصلت بعد دراسة إلى رأي مفاده أن عملية المفاوضات ذات المراحل الثلاث هي السبيل العملي الوحيد للتوصل إلى سلم دائم. وكانت المكاسب الأولية للاتفاق الاقتصادي ذات شأن، وإن كانت قد تأثرت من جراء الموارد المحدودة المتاحة، إلا أنه لا يمكن الاستعاضة بها عن إجراء مفاوضات سياسية. ومن أجل تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية، يجب أن تشكل المفاوضات دعائم سياسات متساوقة ومخلصة، تبادر بها حكومة كرواتيا، لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين الطرفين. وينبغي أن تشمل هذه السياسات إصدار عفو شامل، وحرية السفر، وحرية الوصول إلى وسائل الإعلام، وتشجيع إقامة اتصالات بشرية على مستوى القاعدة. ويمثل حدوث تحسن في احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد الدولي الكامل لها، خطوة جوهرية في سبيل إعادة الثقة وتحقيق سلم دائم، في حين تشكل العبارات البلاغية الملهبة والاستفزازية من أي جانب خطرا على عملية السلم. وينبغي أن يتمتع الطرفان معا عن الإدلاء بمثل هذه العبارات البلاغية وإتاحة إقامة وسائل إعلام موضوعية ومستقلة وأدائها لأعمالها دون عائق. وينبغي أيضا أن يقبل الطرفان بوضوح أن لجميع النازحين الحق في العودة إلى ديارهم في ظروف تسودها السلامة والأمن والكرامة.

٦٥ - ولدى النظر في مستقبل دور حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كرواتيا، ما زلت أدرك احتمال تجدد الأعمال العدائية وتوسيع نطاقها إذا رحلت قوة الأمم المتحدة للحماية بصورة متسارعة. وأدرك أيضا إمكانات تحقيق نتائج إيجابية من جراء تنفيذ الاتفاق الاقتصادي ومن جراء موافقة قيادة صرب كرايينا على بدء إجراء مفاوضات سياسية جادة بمجرد ضمان وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

٦٦ - وقبل أن يعلن الرئيس تودجمان موافقته على الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، كنت أدرس المجموعة الكاملة من الخيارات المتاحة. وهي تشمل الإبقاء على قوة الأمم المتحدة للحماية في شكلها

الحالي وبولايتها الحالية، بموافقة الحكومة الكرواتية؛ ووزع قوة أكبر كثيرا، بموجب الفصل السابع، لتؤدي المهام نفسها؛ وإجراء تخفيض كبير في قوة حفظ السلام مع تزويدها بولاية جديدة؛ وسحب جميع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من كرواتيا.

٦٧ - ولن يحظى بقاء قوة الأمم المتحدة للحماية في شكلها الحالي وبولايتها الحالية بموافقة حكومة كرواتيا. وكما أظهرت الخبرة المكتسبة مؤخرا، لا يستصوب وليس من العملي حفظ السلام بدون ضمانات موثوقة بالتعاون من جميع الأطراف المعنية؛ ومن غير المحتمل ألا يؤدي ذلك إلى النجاح. ومن الواضح بالقدر نفسه أن خيار الفصل السابع ليس عمليا سواء من الناحية السياسية أو من حيث الموارد.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، سيؤدي الانسحاب الكامل لجميع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من كرواتيا على الفور إلى حدوث تهديد خطير للسلام والأمن يتجاوز حدود كرواتيا. واحتمال تجدد قيام صراع كبير احتمال شديد ولا يمكن استبعاد أن تساهم فيه قوات الصرب البوسنيين وأن تدعمه قوات تنتمي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وليس من الواضح كذلك ما إذا كان يتسنى استمرار عمليات حفظ السلام في البوسنة والهرسك دون وجود كبير للأمم المتحدة ومرافق الدعم في كرواتيا.

٦٩ - ومن ثم يبدو أن الاحتفاظ على قوة مخفضة في كرواتيا في إطار ولاية جديدة هو السبيل الوحيد للحد من مخاطر تجدد نشوب حرب كبيرة، في حين يتيح مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق الاقتصادي وبدء إجراء مفاوضات سياسية. وبناء على ذلك، رحبت بالإعلان المشترك المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ الصادر عن رئيس جمهورية كرواتيا ونائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة والذي أفسح المجال أمام التوصل إلى حل على هدي هذه الأسس.

٧٠ - وبمجرد أن قدمت سلطات الولايات المتحدة المعلومات اللازمة بشأن مفاوضاتها مع الحكومة الكرواتية، أوعزت إلى السيد تورفالد ستولتنبيرغ، وهو يعمل بوصفه مبعوثي الخاص، كي يجري مفاوضات مع الطرفين من أجل تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا في المستقبل كي يتسنى لي أن أوصي مجلس الأمن بها على أساس أن الطرفين سيلتزمان بالتعاون مع تلك القوة في تنفيذ ولايتها.

٧١ - وقد اتضح من المفاوضات التي أجراها السيد ستولتنبيرغ، بدعم القادة المدنيين والعسكريين لقوة الأمم المتحدة للحماية، أن التوصل إلى تفاهم بشأن تفاصيل الولاية الجديدة ووسائل تنفيذ عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب المزيد من الأعمال. وما زالت الهوية واسعة بين موقفي حكومة كرواتيا وسلطات صرب كرايينا بشأن دور ومهام القوة الجديدة ولم أصبح بعد في وضع يتيح لي إبلاغ المجلس بأن الطرفين سيمدان لها يد التعاون العملي. وبناء على ذلك يلزم إجراء المزيد من المفاوضات في هذا الشأن.

٧٢ - بيد أنه في وسعي أن أفيد بأنه يمكن، في رأيي، وضع الأساس للتوصل إلى اتفاق بأن تشمل ولاية القوة المهام التالية:

(أ) دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

(ب) دعم تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

(ج) تنفيذ عناصر خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا الحالية التي قبلها الطرفان بوصفها ذات أهمية مستمرة. وستشمل هذه العناصر، وإن لم تكن تقتصر على ذلك، الاحتفاظ بوجود للأمم المتحدة على الحدود الدولية لجمهورية كرواتيا وبناء الثقة ومهام إنسانية، مثل تقديم المساعدة إلى اللاجئين والنازحين، وحماية الأقليات العرقية، وتطهير الألغام، ومساعدة القوافل.

وبالإضافة إلى هذه "الولاية الأساسية"، يمكن أن تواصل القوة الجديدة أداء المهام الناشئة عن الاتفاق بشأن شبه جزيرة بريفلانكا وعن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرارات التي تتناول رصد "منطقة حظر الطيران" وتمديد الدعم الجوي الوثيق في كرواتيا.

٧٣ - وبإبلاغ مجلس الأمن اعتقادي أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تتألف من العناصر الواردة أعلاه، يجب أن يؤكد على أنه ما زالت هناك خلافات حاسمة بين حكومة كرواتيا وسلطات صرب كرايينا فيما يتعلق بطبيعة القوة وحجمها ومهامها في منطقة الفصل والمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ويلزم بصفة خاصة إجراء المزيد من المناقشات بشأن أنماط الوزع (على سبيل المثال مراكز ثابتة أو دوريات متنقلة أو الجمع بين هذا وذاك) وطريقة الأداء (على سبيل المثال الرصد والإبلاغ، مقابل التوقيف والتفتيش) لقوة الأمم المتحدة في منطقة الفصل وعلى الحدود الدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قوة الأمم المتحدة للحماية قد نشرت بالفعل في مهمة رصد في مناطق الحدود، حيث تحتفظ حالياً بـ ٣٧ مركزاً للمراقبة و ٩ نقاط للعبور وذلك بالتعاون مع سلطات صرب كرايينا المحلية. وحسب المهام التي سيجري الاتفاق عليها في الولاية الجديدة في نهاية الأمر، سيتسنى إجراء تخفيض في مستويات القوات الحالية، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن قدرة القوة على مواجهة التطورات ستقل بما يتناسب مع ذلك.

٧٤ - وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، اتسم أداء قوة الأمم المتحدة للحماية بمزيج من الإنجازات والنكسات. فقد نجحت قوة الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهمتها في المناطق التي رغب فيها الطرفان في إبداء نية حسنة في تنفيذ الاتفاقات، وحيث وفر المجتمع الدولي إطاراً سياسياً واضحاً يمكن أن تعمل فيه البعثة. ويمكن الاضطلاع على مثال جيد لفوائد حفظ السلام فيما حققته قوة الأمم المتحدة للحماية من منجزات في الاتحاد، حيث كرست موارد بشرية كبيرة لبناء السلم وتعزيز التسامح والمصالحة بين الأطراف عن طريق مجموعة متنوعة من التدابير العملية المصممة لتهيئة الظروف لعودة عموم السكان إلى الحالة الطبيعية. وقد ساعد تيسير القيام بمشاريع اقتصادية مشتركة تعود بفوائد متبادلة لتحسين ظروف المعيشة في وسط وجنوب البوسنة والهرسك على إرساء أساس للثقة والمصادقية فيما بين سكان شهدوا من قبل بعض أشرس المعارك في الصراع الحالي.

٧٥ - على أن إخفاق طرفي الاتحاد في التعامل بطريقة عملية مع المسائل الأساسية المتمثلة في عودة المشردين والهياكل المؤسسية للاتحاد قد حد من قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على استغلال النجاح الذي تحقق حتى الآن. إن الاتفاق الموقع في بون في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي يدعو في جملة أمور، إلى توزيع السلطات على الهيئات الاتحادية إلى الحد الأقصى المنصوص عليه في دستور الاتحاد، ووضع خطة لعودة اللاجئين والمشردين، إنما هو تطور إيجابي حقيق بالترحيب. وإن قوة الحماية لعل استعداد، بمساعدة المجتمع الدولي، لمواصلة تقديم العون في وضع مشاريع مشتركة للتعاون الاقتصادي، توسع بحيث تشمل جميع أفراد الطوائف العرقية في أراضي الاتحاد.

٧٦ - وباستثناء منطقة بيهاتش، جرى عموماً التقيد حتى وقت قريب باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتحققت منه فوائد ملموسة بالنسبة لمواطني البوسنة والهرسك. على أن بعض أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي يهدف إلى تدعيم وقف إطلاق النار والحالة على أرض الواقع، لم تنفذ لسوء الحظ في معظم الأحيان. وتشمل المجالات التي قوبلت فيها صعوبات، استمرار "التطهير العرقي" في منطقة بانيا لوكا؛ واستمرار الأزمة الأمنية والإنسانية في بيهاتش؛ وزيادة حوادث إطلاق النار على المدنيين والطائرات في سراييفو؛ ومنع قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من المنظمات الدولية من التحرك بحرية؛ واستمرار عدم التعاون من جانب الحكومة البوسنية فيما يتعلق باللجان المشتركة؛ والهجمات المحلية والاستعدادات للحرب من جانب جميع الأطراف؛ واستمرار إغلاق الطرق المؤدية إلى مطار سراييفو؛ وعدم إحراز أي تقدم بشأن تبادل أسرى الحرب.

٧٧ - إن استمرار انعدام الثقة بين الطرفين وعدم الرغبة في الخروج من هذه الحلقات المفرغة، جعلاً من العسير مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية. ففي غياب الرغبة الحقيقية من جانب الطرفين في التعاون، لا تستطيع قوة الأمم المتحدة للحماية أن تحل المسائل المعلقة بينهما. ونتيجة لهذا، تواجه القوة احتمال تجدد الأعمال العدائية في المستقبل القريب. وإن تصعيد حوادث القنص والقصف في سراييفو، وزيادة عرقلة عمليات المساعدة الإنسانية من جانب الصرب البوسنيين، وبخاصة الإمدادات من اللوازم الطبية والوقود المتوجهة إلى الجيوب المحاصرة، وتشديد القيود على الحركة والهجمات التي قامت بها الحكومة مؤخراً في منطقتي ترافنيك وتوزلا. هذه جميعاً إنما هي بعض الشواهد التي تدل على التدهور المستمر في الأوضاع العامة في البوسنة والهرسك. كما أن عدم قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على منع الهجمات على منطقة بيهاتش التي حددت منطقة آمنة قد أبرز بعض المسائل الرئيسية التي تناولتها في تقارير السابقة إلى مجلس الأمن بشأن مفهوم المناطق الآمنة. فإلى أن يتمكن مجلس الأمن من تقديم توجيهات واضحة بشأن هذه المسائل، ليس من المحتمل أن يتحسن التزام الأطراف، وبالتالي أداء قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق بالمناطق الآمنة، وسيظل خطر تكرار الأوضاع الحاصلة في بيهاتش باقياً.

٧٨ - ولقد أكدت قوة الأمم المتحدة للحماية باستمرار أن تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، وتمديده يتوقفان إلى حد كبير، على التقدم المحرز على الجبهة السياسية. ورغم أن القوة قد قامت بدورها في تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع. فوفرت بذلك المجال اللازم للمفاوضات السياسية، فإن عدم إحراز

تقدم سياسي على مستوى أعلى قد قوض من الانجازات التي تحققت حتى الآن. فلقد أدى الطريق المسدود الذي يواجه اقتراح فريق الاتصال حالياً إلى فراغ لا تجد فيه القوة سياقاً سياسياً يذكر لالتماس مبادرات محلية ولا يجد فيه الطرفان ما يحفزهما على التعاون. ورغم أن القوة تواصل أداء مهامها الإنسانية ومهامها المتعلقة ببناء الثقة، فإن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل السياسية الأساسية قد أوجد حالة لا تستطيع أن تفعل فيها شيئاً سوى أن تؤخر تجدد الأعمال العدائية لا أن تحول دون نشوبها. ويمكن أن يكون لذلك نتائج سلبية بالنسبة لمستقبل الاتحاد، الذي لا يمكن أن يظل بمنأى عن العمليات التي تجرى في أنحاء أخرى من البوسنة والهرسك أو منطقة البعثة ككل. لذلك فإن هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم سياسي إذا أريد الحيلولة دون حدوث المزيد من القتال في البوسنة والهرسك. وإنني أناشد أعضاء فريق الاتصال مضاعفة جهودهم لملء الفراغ الحالي.

٧٩ - وخلال الأشهر الستة الماضية، ظلت العلاقات بين قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ممتازة. فقد استمر التعاون الوثيق بين المنظمين رغم التوازن الدقيق المطلوب نتيجة لاختلاف ولايتي المنظمين وأهدافهما. وتحت هذه الظروف، ولكفالة استمرار التعاون المثمر، يبقى من الضروري أن يكون هناك فهم واضح للمبدأ الأساسي القاضي بأن منظمة حلف شمال الأطلسي تعمل "لدعم قوة الأمم المتحدة للحماية في اضطلاعها بولايتها" (إذا اقتبسنا لغة قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣)، الفقرة ١٠) ووسائل التحكيم فيما قد ينشأ من خلافات بين المنظمين في النهج المتبع. وقد أوضحت، في الرسائل المتبادلة بيني وبين السيد ويلي كلايس، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أنه إذا ما اضطررتي التطورات على أرض الواقع إلى أن أقوم بسحب أفراد الأمم المتحدة من أي جهة من مسرح العمليات، فسيكون من الأمور العظيمة الأهمية للأمم المتحدة، أن يكون بمقدورها الاستعانة بخدمات منظمة حلف شمال الأطلسي، بموافقة مجلس الأمن، لحماية عملية الانسحاب، والقيام بها إذا لزم الأمر.

٨٠ - وتتميز الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بشبكة معقدة من العوامل الخارجية والداخلية، التي تسهم في حالة عدم التيقن الاقتصادي والسياسي وزيادة التوتر الاجتماعي، إن قوة الأمم المتحدة للحماية، إذ تعمل في إطار ولاية المساعي الحميدة التي خولها القرار ٩٠٨ (١٩٩٤) لممثلي الخاص، وبالتعاون الكامل مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومع المنظمات الخارجية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، قدمت إسهاماً متواضعاً وإن كان مهماً في مساعدة السلطات والجماعات العرقية المختلفة في صون السلم والاستقرار وبناء مستقبل ممكن التحقيق. ومن المشجع أن نلاحظ، في مهمة حفظ السلام الوقائية الأولى هذه، أن الحكومة والزعماء ذوي الأصل الألباني على السواء، قد أعربوا عن تقديرهم لقوة الحماية لما وصفوه بأعمالها الواضحة والموضوعية، المناسبة والنافعة.

٨١ - على أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا تزال ترزح تحت وطأة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه عليها اليونان، وآثار الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة (صربيا

والجبل الأسود)، وعدم اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بحدودها، والتوترات العرقية من الخارج والداخل، وهذه العوامل جميعا ما انفكت تُعمل معاول الهدم في استقرارها وتشكل تهديدا لديمقراطيتها الهشة الوليدة. وعلاوة على الجهود المستمرة التي يبذلها السيد سايروس فانس، مبعوثي الخاص، فقد زود المجلس ممثلي الخاص وقوة الحماية بولايات سياسية وعسكرية محددة للإسهام في صون السلم والاستقرار في هذه الجمهورية. وقد يرغب المجلس أيضا أن يدعو، في سياق المادة ٥٠ من الميثاق، إلى زيادة الدعم الاقتصادي الدولي، وهو أمر حقيق بأن يؤدي دورا رئيسيا في الإسهام في السلم والاستقرار مستقبلا هناك: فإذا زادت التهديدات التي يتعرض لها سلم الجمهورية واستقرارها، سواء من الخارج أو الداخل، زيادة كبيرة، وإلى الحد الذي يرى فيه من الضروري إصدار تكليف جديد وتوفير تعزيزات جديدة، فسأقدم التوصيات المناسبة إلى مجلس الأمن.

٨٢ - وطوال مدة بقاء البعثة، ظلت قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لكي تقوم بمهام الإعلام والاتصال السياسي الضرورية، إلى جانب المهام المتعلقة برصد شبه جزيرة بريفلانكا، كما قضى بذلك القرار ٧٧٩ (١٩٩٢)، والمطارات، كما قضت الفقرة ٥ من القرار ٧٨٦ (١٩٩٢)، إن وجود القوة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ومستوى التعاون المرضي الذي يتمتع به مكتبها في بلغراد مع السلطات الاتحادية. قد ثبتت أهميتهما الحيوية بالنسبة للأداء الفعال لقيادات العملية الثلاث جميعا. ومن هنا يبقى من الضروري الحفاظ هناك على وجود لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، تكون لها نفس المهام التي كانت تؤدي حتى هذا الحين. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تقدم الحكومة الاتحادية إلى قوة الأمم المتحدة، ولأفرادها وصناديق أموالها وأصولها، الامتيازات والحصانات الضرورية المستمدة من المادة ١٠٥ (١) من ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، التي تعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) طرفا فيها، والمبادئ والممارسات المعتادة المنطبقة على عمليات حفظ السلام أو العمليات المماثلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٨٣ - إنني على وعي تام، في زمن الضغوط المالية الشديدة هذا، بالتكاليف المرهقة لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي تبقى أكبر عملية لحفظ السلام اضطلعت بها المنظمة إلى وقتنا هذا، وتمثل جزءا كبيرا من نفقاتها لحفظ السلام، وإنني أقوم باستمرار بدراسة طرق خفض النفقات، وبالتحديد فيما يتعلق بالدعم السوقي لقيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، وفيما يتعلق بإمدادات الأغذية والوقود واستهلاكها. ومن شأن امتثال حكومتي كرواتيا والبوسنة والهرسك لالتزاماتهما تجاه المجتمع الدولي أن يكون له أثر حميد في ميزانية المنظمة.

٨٤ - وقد أعربت حكومتا كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن رغبتهما في فصل قوات الأمم المتحدة في بلديهما عن قوة الأمم المتحدة للحماية. كما أعربت حكومة البوسنة والهرسك عن رغبتها في إجراء تغييرات محتملة في الترتيبات الحالية في هذه الجمهورية. وللاستجابة لرغباتها، دون المساس بفعالية تكاليف وكفاءة جهود حفظ السلام المتكاملة للأمم المتحدة، اقترح الاستعاضة عن قوة الأمم

المتحدة الحالية للحماية بثلاث عمليات منفصلة ولكن متشابكة لحفظ السلام، وهي قوة الأمم المتحدة الأولى للسلم في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة الثانية لحفظ السلام في البوسنة والهرسك، وقوة الأمم المتحدة الثالثة لحفظ السلام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويرأس كل من هذه العمليات الثلاث رئيس بعثة مدني على مستوى أمين عام مساعد، وسيكون لكل منها قيادتها العسكرية الخاصة بها. ونظرا لطبيعة المشاكل المتشابكة في المنطقة، ومن أجل تجنب الإنفاق على إنشاء هياكل مماثلة للهياكل القائمة، سيقوم ممثلي الخاص بممارسة مهام القيادة والضبط العام للعمليات الثلاث ويعمل تحت سلطته قائد لقوة مسرح العمليات تأتمر بأمره العناصر العسكرية للقوة. وسيكون مقر رئاسة مسرح عمليات هذه القوات، الذي سيعرف باسم مقر رئاسة قوات الأمم المتحدة للسلم، في زغرب، وسيتم تنسيق المسؤوليات الإدارية والسوقية والإعلامية للعمليات الثلاث هناك، وسيكون مقر رئاسة قوات الأمم المتحدة للسلم مسؤولا أيضا عن الاتصال بحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وغيرها من الحكومات المعنية وبمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٥ - وتأسيسا على ذلك، أوصي مجلس الأمن بالموافقة على ما يلي:

(أ) إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة للحماية على النحو المبين في الفقرة ٨٤ أعلاه؛

(ب) التفاوض، على أساس العناصر المحددة في الفقرة ٧٢ أعلاه، على ولاية ومهام جديدة لقوة الأمم المتحدة الأولى للسلم، التي ستكون أصغر كثيرا في قوامها من قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا، وستمتد هذه الولاية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ويبدأ سريانها حالما يوافق مجلس الأمن على تقرير مني يتضمن تفاصيل ولاية موصى بها وتعهدات الطرفين بالتعاون في تنفيذها ويؤكد اتفاق مركز القوات مع حكومة كرواتيا؛

(ج) تحويل قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مع النفاذ الفوري، إلى قوة الأمم المتحدة الثانية للسلم وقوة الأمم المتحدة الثالثة للسلم، وبنفس المسؤوليات وتكوين قوة الأمم المتحدة للحماية الموجودة حاليا في هاتين الجمهوريتين وبولاية تمتد أيضا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

(د) النداءات المقترحة في الفقرتين ٥١ و ٥٨ أعلاه الموجهة إلى الحكومات في المنطقة لإبرام اتفاقات مركز القوات مع الأمم المتحدة ولمنحها مرافق إذاعية مناسبة؛

(هـ) نقل وانطباق جميع ما يتصل بالموضوع من قرارات وتفويضات مجلس الأمن المتعلقة بعمل قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى قوات الأمم المتحدة للسلم (الأولى والثانية والثالثة)، على الترتيب.

٨٦ - وختاماً، أود أن أحيي السيد ياسوشي أكاشي، ممثلي الخاص، والسيد تورفالد ستولتنبيرغ، مبعوثي الخاص، والجنرال برنار جانففيه، قائد القوة، وسلفه المبجل، الجنرال برتران دي لا بريسيل، ورجال ونساء قوة الأمم المتحدة للحماية البواسل المتفانين لجهودهم المخلصة في خدمة الأمم المتحدة والسلام في يوغوسلافيا السابقة.

المرفق الأول

وزع الوحدات والمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة

المدنية في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥

المرفق الأول (تابع)

المجموع	الشرطة المدنية	مراقبو الأمم المتحدة	الوحدات	كرواتيا	١ -
٤٨	٣٠	٢٩٧	المقر، زغرب - بلغراد	(أ)	
			المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "المناطق الوردية"	(ب)	
			وحدات المشاة		
			القطاع الشرقي		
١٢٨	٣٣	٧٦٩	بلجيكا		
		٨٥٦	الاتحاد الروسي (١)		
		١ ٦٢٥	المجموع الفرعي، القطاع الشرقي		
			القطاع الغربي		
١١١	٣٦	٨٦٢	الأرجنتين		
		١ ٠٢٨	الأردن (١)		
		٨٩٨	نيبال		
		٢ ٧٨٨	المجموع الفرعي، القطاع الغربي		
			القطاع الشمالي		
١٢٥	٧٥	٩٥٣ (ب)	الدانمرك		
		١ ٠٠٤	الأردن (٢)		
		٥٥٥	أوكرانيا (٢)		
		١ ١٤١	بولندا		
		٣ ٦٥٣	المجموع الفرعي، القطاع الشمالي		
			القطاع الجنوبي		
١٦٤	٨٢	٧٩٣	كندا (١)		
		٩٥٧	الجمهورية التشيكية		
		١ ٢٥١	الأردن (٣)		
		٩٧٤	كينيا		
		٣ ٩٧٥	المجموع الفرعي، القطاع الجنوبي		

المرفق الأول (تابع)

المجموع	الشرطة المدنية	مراقبو الأمم المتحدة	الوحدات	
				وحدات الدعم
			٤٢٥	وحدة الدعم الكندية
			٨٤٣	الكتيبة الفرنسية للسوقيات
			١١١	الوحدة النرويجية لمراقبة الحركة
			١٤٨	القاعدة الهولندية للسوقيات
			٥٦٧	كتيبة المهندسين السلوفاكية
			١٢٨	سرية المقر السويدية
			٢٩٩	مستشفى الولايات المتحدة الميداني
			٤٣	الحرس الفنلندي للمقر
			٢٢٠	الكتيبة الطبية الأندونيسية
			٢ ٧٨٤	المجموع الفرعي، وحدات الدعم
		٢٧		دوبروفنيك - بريفلانكا (ج)
	١٤٥			دوريات الطرق الرئيسية (د)
١٥ ٨٣٩	٧٣١	٢٨٣	١٤ ٨٢٥	المجموع، كرواتيا
				البوسنة والهرسك
				(أ) مقر قيادة البوسنة والهرسك
	٤٥ ^(د)	١٤	١٥٥ ^(ج)	وحدات المشاة
			١٠٢	قطاع سراييفو
			٦٩ ^(هـ)	مقر قطاع سراييفو
			٤١٨	مصر
			٨٣٣	فرنسا (٢)
			٨٥٤	فرنسا (٤)
			٨٨٢	فرنسا (٥)
			٤٧٢	الاتحاد الروسي (٢)
			٤٦٠	أوكرانيا (١)
			٣ ٩٨٨	المجموع الفرعي، قطاع سراييفو
				وحدات الدعم
			٢١٢	سرية المقر الفرنسية
			٢٦	المفرزة الطبية الفرنسية

المرفق الأول (تابع)

المجموع	الشرطة المدنية	مراقبو الأمم المتحدة	الوحدات
			٢٥٢
			٤٩٠
	٧٣		٥٤ ^(هـ)
			١٢٥
			١ ٠٣٠
			٧٣٠
			١٠٠
			١ ٣٨٥
			١ ٤٠٤
			١٩٤
			٥ ٠٢٢
	٨٧		٨٩ ^(هـ)
			٦٩٨
			٥٤٣
			٢٦٤
			٨٢٠
			١ ٥٤٥
			١ ٣٧٢
			١ ٤٦٩
			٢٤٩
			٧ ٠٤٩
	٢٩		١٣ ^(د)
			١ ٢٣٨
			١ ٢٥١
			١٠٠
			١٥٥

فريق العمليات الجوي الفرنسي

المجموع الفرعي، وحدات الدعم

القطاع الشمالي الشرقي

مقر القطاع الشمالي الشرقي

الدانمرك

السويد

هولندا

الرادار الأردني

باكستان (١)

باكستان (٢)

مقر باكستان للدعم الوطني

المجموع الفرعي، القطاع الشمالي الشرقي

القطاع الجنوبي الغربي

مقر القطاع الجنوبي الغربي

المملكة المتحدة (١)

المملكة المتحدة (٢)

كتيبة فرسان المملكة المتحدة

كندا (٢)

ماليزيا

اسبانيا

تركيا

نيوزيلندا

المجموع الفرعي، القطاع الجنوبي الغربي

بيهاش

مقر منطقة بيهاش
بنغلاديش

وحدات الدعم

٣٠

سرية النقل البلجيكية

سرية المقر الدانمركية

المرفق الأول (تابع)

المجموع	الشرطة المدنية	مراقبو الأمم المتحدة	الوحدات
			٤٥٧ وحدة المهندسين الفرنسية
			٢٦٥ وحدة الدعم الفرنسية
			٣٢٨ كتيبة النقل الهولندية
			٤٢٤ كتيبة الدعم الهولندية
			٤٠ الوحدة النرويجية لطائرات الهليكوبتر
			٥٩٦ الكتيبة النرويجية للسوقيات
			١ ٦٥٠ المملكة المتحدة، القوات البريطانية المشتركة
			٢٤ القاعدة توزلا الجوية
			٤ ٠ ٣٩ المجموع الفرعي، وحدات الدعم
٢٢ ٣٤٤	٤٥	٣٠٥	٢١ ٩٩٤ المجموع الفرعي، البوسنة والهرسك
			٣ - رصد المطارات (منطقة حظر الطيران)
			(أ) المطارات
		٤٧	المجموع الفرعي، رصد المطارات
٤٧		٤٧	٤ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
			مقر القيادة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	٢٤	٢٤	٥٣ ^(١) وحدات المشاة
			٥٥٦ ^(٩) كتيبة بلدان الشمال الأوروبي ١
			٥٤٠ وحدة الولايات المتحدة
١ ١٤٦	٢٤	٢٤	١ ٠ ٩٦ المجموع الفرعي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	٣	٢٥	وحدات بانتظار الوزع في زغرب
٣٩ ٤٠٢	٨٠٣	٦٨٤	٣٧ ٩١٥ المجموع الكلي

- (أ) بما في ذلك أفراد المقر.
- (ب) بما في ذلك ٣٤ جنديا من استونيا و ٣٣ جنديا من ليتوانيا.
- (ج) باستثناء أفراد مقر القيادة في البوسنة والهرسك من جميع وحدات القيادة التابعة للبلدان في البوسنة والهرسك.
- (د) وتشمل الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة على النحو التالي:
- ١١ مطار سراييفو
- ٤ مطار سبليت

١٠	مقر قطاع سراييفو
٤	موسستار
٢	غورني فاكوف
٧	غورازده
٥	سريبرنيتشا
٢	توزلا

(هـ) باستثناء أفراد المقر.

١	كتيبة بلدان الشمال الأوروبي	(و)
٤٤	الدانمركيون	
٤٢٧	الفنلنديون	
٤٦	النرويجيون	
٣٩	السويديون	

المرفق الثاني

قائمة بالاصابات الى غاية ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥

الأفراد العسكريون

المجموع	مناطق أخرى	قيادة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	قيادة البوسنة والهرسك	كرواتيا				
				القطاع الجنوبي	القطاع الشمالي	القطاع الغربي	القطاع الشرقي	
								الأعمال العدائية
٥٤	صفر	صفر	٣٥	٧	٦	٣	٣	الاصابات القاتلة
٥٥٧	٧	صفر	٣٧٨	٧٥	٤٣	١٩	٣٥	المجموع
								الخسائر البشرية الأخرى
٥٢	٩	صفر	١٩	٥	٩	٨	٢	الاصابات القاتلة
٣٨١	٧٧	١٢	١٤٨	٣٠	٣١	٤١	٤٢	المجموع
								الخسائر البشرية الناجمة عن حركة المرور
٤٧	٣	١	٢٦	٦	٣	٢	٢	الاصابات القاتلة
٤٢٨	٤٠	٦	١٩٢	٥١	٤٨	٥٢	٣٩	المجموع
								المجموع الكلي
١٤٩	١٢	١	٨٠	١٨	١٨	١٣	٧	الاصابات القاتلة
١ ٣٦٦	١٢٤	١٨	٧١٨	١٥٦	١٢٢	١١٢	١١٦	المجموع

المرفق الثالث

القوام حسب البلدان

الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	عدد الجنود	البلد
٣٣	٢٢	١ ٣٣٦	الاتحاد الروسي
٢٣	٧	٨٦٢	الأرجنتين
٧١	٤٨	٣ ٣٨٣	الأردن
صفر	١٩	١ ٣٩٤	اسبانيا
صفر	صفر	٣٤	استونيا
١٥	٢٥	٢٢٠	اندونيسيا
١٩	١٠	١ ٠٣٥	أوكرانيا
٢٠	٩	صفر	ايرلندا
١٨	٣٣	٢ ٩٩٣	باكستان
٦	٣٤	صفر	البرازيل
٤١	١٢	٢	البرتغال
صفر	٦	٨٧٨	بلجيكا
٣٧	٤٢	١ ٢٤٢	بنغلاديش
٢٩	٣٠	١ ١٤١	بولندا
صفر	صفر	١ ٤٧٨	تركيا
١٢	صفر	صفر	تونس
صفر	٣٢	٩٥٧	الجمهورية التشيكية
٤٥	١٥	١ ٢٢٣	الدايمرك
صفر	صفر	٥٦٧	سلوفاكيا
١٨	صفر	صفر	السنگال
٣٥	١٨	١ ٢٠٩	السويد

الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	عدد الجنود	البلد
٦	٦	صفر	سويسرا
صفر	٣٢	صفر	غانا
٤١	١٠	٤ ٦٧٦	فرنسا
صفر	صفر	صفر	فنزويلا
١٠	١٢	٤٧٠	فنلندا
٤٥	١٥	٢ ٠٥٨	كندا
١٢	صفر	صفر	كولومبيا
٥٠	٤٦	٩٧٤	كينيا
صفر	صفر	٣٣	ليتوانيا
٢٥	٢٥	١ ٥٥٢	ماليزيا
٣٤	٢٢	٤٣٣	مصر
صفر	١٩	٣ ٢٧٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٣٠	٤٢	٨٢١	النرويج
٥٠	٥	٨٩٨	نيبال
٦٨	٣١	صفر	نيجيريا
صفر	٩	٢٥٤	نيوزيلندا
١٠	٤٨	١ ٦٧٦	هولندا
صفر	صفر	٨٤٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٨٠ ٣	٦٨٤	٣٧ ٩١٥	المجموع

— — — — —